الانتوساي

المجلـــة الدولية
للرقابة المالية الحكومية

شتاء ٢٠١٦

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

حقوق الطبع ٢٠١٦، مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

شتاء ٢٠١٦

المجلد ٤٣، العدد ١

هيئة التحرير:

الأستاذ/ جوزيف موزر، رئيس محكمة المحاسبات، النمسا

الأستاذ/ مايكل فيرجسون، المراجع العام، كندا

الأستاذ/ عبد اللطيف خرّاط، الرئيس الأول لدائرة المحاسبات، تونس

الأستاذ/ جين دودارو، المراقب العام، الولايات المتحدة الأمريكية

الأستاذ/ مانويل إي جالليندو باليستيروس، المراقب العام، فنزويلا

الرئيس:

الأستاذ/ جيمس–كريستيان بلوكوود (الولايات المتحدة الأمريكية)

المحرر:

الأستاذ/ بيل كيلر (الولايات المتحدة الأمريكية)

المحرر المساعد:

الأستاذة/ ايمي كوندرا (الولايات المتحدة الأمريكية)

الإدارة:

الأستاذة/ كريستي كونسيرف (الولايات المتحدة الأمريكية)

الأستاذ/ بيتر نوبيس (الولايات المتحدة الأمريكية)

الأستاذ/ ناثانيال أوبراين (الولايات المتحدة الأمريكية)

الأستاذة/ جانيس سميث (الولايات المتحدة الأمريكية)

المحررون المساعدون:

مكتب المراجع العام، كندا

أمانة الأفروساي

أمانة الأرابوساي

أمانة الآسوساي

أمانة الكاروساي

أمانة الأوروساي

أمانة الأولاسيفس

أمانة الباساي

الأمانة العامة للإنتوساي

مكتب المراجع العام، تونس

مكتب المراجع العام، فنزويلا

مكتب مساءلة الحكومة، الولايات المتحدة

تنشر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية كل ثلاثة شهور (يناير/كانون ثاني، أبريل/نيسان، يوليو/تموز، أكتوبر/تشرين أول) بالعربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية والأسبانية باسم الإنتوساي (المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة). وقد كرست المجلة – التي تعتبر المجلة الرسمية للإنتوساي – لتحسين إجراءات وأساليب الرقابة الحكومية. وتعبر الآراء والأفكار المنشورة عن أولئك المحررين أو المساهمين فيها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها.

ويرحب المحررون بالمقالات والتقارير الخاصة والأنباء التي تقدم للمجلة، ويتعين إرسالها إلى مكاتب التحرير على العنوان التالي:

U.S. Government Accountability Office, 441 G Street, NW, Room 7814, Washington, D.C, 20548, U.S.A.

(Phone: 202-512-4707; fax: 202-512-4021; E-mail: intosaijournal@gao.gov)

ونظراً لاستخدام المجلة كأداة تعليمية، فإن المقالات التي يزيد احتمال قبولها هي التي تعالج جوانب عملية للرقابة على القطاع العام، وتشمل هذه الجوانب دراسة الحالات والأفكار التي تتعلق بمناهج بحث جديدة في مجال الرقابة أو تفاصيل حول برامج التدريب التي تخص الرقابة. ولا تعتبر المقالات التي تتناول أساساً جوانب نظرية مناسبةً للنشر في المجلة.

وتوزع المجلة الكترونياً على أعضاء الإنتوساي والأطراف المهتمة الأخرى دون تحمل أية تكاليف. كما تتوفر الكترونياً على:

http://intosaijournal.org;
http://www.intosai.org

وبالاتصال بالمجلة على:

intosaijournal@gao.gov

المحتويات

كلمة التحرير ١

خطاب تكريم ٤

موجز الأخبار ٥

إطار نتائج مراجعة أهداف التنمية المستدامة ١٢

استخدام نظم المعلومات الجغرافية ١٥

داخل الإنتوساي ٢٠

تحديث مبادرة تنمية الإنتوساي ٢٦

تحديث التعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة .. ٣٢

فعاليات الإنتوساي ٣٤

http://www.intosaijournal.org

مشروع التعزيز المؤسسي في ساموا

إعداد: الأستاذ/ فويماونو كاميلو أفيلي
المراقب والمراجع العام لساموا

فكرت طويلاً، عندما دعتني المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية للمساهمة بكلمة التحرير لعدد الشتاء، بشأن القصة أو الرسالة التي سأقدمها. وقررت تقديم وصف للتقدم الذي أحرزه الجهاز الأعلى للرقابة لساموا. واستلهمنا كل من إعلان ليما وإعلان مكسيكو سيتي، ومختلف قرارات الأمم المتحدة، ومبادئ الإنتوساي للاستقلالية. وأود أن أعرض عليكم قصة التطورات الأخيرة للجهاز الأعلى للرقابة لساموا كشاهد على التقدم الذي يمكن إحرازه على مدى فترة زمنية قصيرة نسبياً من خلال تعزيز المؤسسات، وبناء القدرات، ومشاركة المعرفة. وهذه هي قصة إنجازات الجهاز الأعلى للرقابة لساموا بالشراكة مع جماعة الإنتوساي الأوسع والهيئات المانحة. وهي دليل على صحة شعار الإنتوساي – تبادل الخبرات يفيد الجميع.

انضممت للجهاز الأعلى للرقابة لساموا سنة ١٩٩٦ عندما لم يوجد سوى تسعة أعضاء فنيين. وكان متوسط التأخير في عمليات المراجعة والحسابات في ذلك الوقت ما بين ٥ و١٠ سنوات، في حين كانت التقارير المرفوعة للبرلمان تتأخر ٤ سنوات.

وعينت بعد عشر سنوات، سنة ٢٠٠٦، نائب المراقب والمراجع الرئيسي وتوليت المسئولية عن مشروع التعزيز المؤسسي خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلي ٢٠١١. وقد استهدف ذلك المشروع مراجعة وتعديل إدارة المشروعات والمكونات التقنية الرئيسية للجهاز الأعلى للرقابة لساموا. وشمل أهداف متعلقة بما يأتي:

١. إصلاح وتنفيذ أنظمة إدارة وحوكمة مكاتب المراجعة.
٢. إعادة بناء / تعزيز قدرة المراجعة المالية.
٣. إنشاء وظيفة مراجعة تكنولوجيا المعلومات.
٤. إنشاء وظيفة الرقابة على الأداء.
٥. مراجعة وتحديث الإطار التشريعي الذي ينظم مكتب المراجعة.
٦. تعزيز الموارد البشرية / الهيكل التنظيمي.
٧. تنفيذ شبكة الحاسبات والبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات لمكتب المراجعة.
٨. إدارة المشروعات.

وقام الجهاز الأعلى للرقابة لساموا، بالنسبة لكل من هذه المكونات التقنية، بتحديد وتنفيذ مهام لإنجاز الهدف. ومن الأمثلة على المهام إعداد أدلة إجراءات جديدة لعمليات المكاتب، وتطوير وبناء نظم جديدة لتكنولوجيا المعلومات، وتحديث دليل الرقابة لمراجعة الحسابات المالية، ووضع خطط الاتصالات لأصحاب الشأن، وخلق عمليات لوظائف تكنولوجيا المعلومات ومراجعة الأداء الجديدة لدينا.

والتزمنا بالعمل من الألف إلى الياء لإعداد القدرة في مجال مراجعة الأداء. وقمنا بإعداد دليل مراجعة جديد استناداً لأفضل الممارسات العالمية لتغطية مراحل مراجعة الأداء لمكتبنا. ويوضح الشكل رقم (١) المراحل التي حددناها في دليلنا الجديد لمراجعة الأداء. وبصرف النظر عن دليل مراجعة الأداء، وضعنا معايير موحدة لأوراق العمل والنماذج المتعلقة بجميع ﴾

مراحل المراجعة، وطورنا منهجية لاختيار الموضوعات التي تتم تغطيتها في مراجعة الأداء، وأنشأنا وظائف جديدة في مكتبنا ووضعنا توصيف وظائف ملائم لتلك المناصب، و دربنا الموظفين الحاليين علي دليل المراجعة والمنهجيات الجديدة. وقمنا أيضا بإعداد دليلين إضافيين يتضمنان العمل المنجز في مراجعة الأداء. وتضمنا دليل مراجعة مقاييس الأداء ودليل التحقيق في الاحتيال. وقمنا، بالاستعانة بدليل مراجعة مقاييس الأداء، بتوثيق العمليات التي نستخدمها عند اجراء عمليات مراجعة مقاييس الأداء. ويشمل معايير لتقييم مقاييس الأداء الجيدة ومراجعة تلك المقاييس. ووضع دليل التحقيق في الاحتيال أساس منهجيتنا لإجراء عمليات مراجعة التحقيق في الاحتيال. ويغطي الدليل جميع جوانب أي تحقيق.

الشكل رقم (١):

العملية الجديدة لمراجعة الأداء بالجهاز الأعلى للرقابة لساموا

رؤية الجهاز الأعلى للرقابة لساموا: "الريادة في تقديم خدمات مستقلة للرقابة علي القطاع العام وتعزيز التحسين في إدارة القطاع العام"

وأضاف الجهاز الأعلى للرقابة لساموا العديد من المهارات الجديدة نتيجةً لمشروع التعزيز المؤسسي. ويقوم مكتبنا الآن بكل من الرقابة علي الأداء، ومراجعة الحسابات البيئية ومراجعة تكنولوجيا المعلومات. كما قمنا بتعزيز الأدوات والمهارات والمعرفة الموجودة في المجالات التقليدية للرقابة علي المطابقة والمراجعة المالية.

وربما كان أهم إنجاز لمشروع التعزيز المؤسسي هو المراجعة وإدخال التحسينات على الإطار التشريعي والسياسي للجهاز الأعلى للرقابة لساموا. وقد مررت هذه التشريعات وأصدرت في يناير ٢٠١٤ باسم قانون التعديل الدستوري رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ وقانون المراجعة لسنة ٢٠١٣. وقدم هذا الإطار الجديد تفويضات إضافية ووظائف أساسية لمكتب المراجعة.

كما أحدث مشروع التعزيز المؤسسي تغييرات كبيرة على إدارة مواردنا البشرية. وافقت لجنة الخدمة العامة، في فبراير ٢٠١١، علي الهيكل التنظيمي المنقح للجهاز الأعلى للرقابة لساموا، وقدمت وزارة المالية موارد إضافية تغطي السنوات الثلاث المقبلة. ويعمل لدينا الآن ٥٠ عضواً فنياً وخفضنا التأخيرات في المراجعة والحسابات. كما أنشأ الجهاز الأعلى للرقابة لساموا منصةً لإعداد تقارير ربع سنوية ورفعها دوريا إلى البرلمان بدءا من الربع الأول من السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤. وتتواصل الإصلاحات والإنجازات الكبرى.

ويعمل الجهاز الأعلى للرقابة لساموا الآن بموجب الخطة الاستراتيجية العشرية التي تتوافق مع الاستراتيجية العشرية لمنظمة الباساي. وتغطي خطتنا الاستراتيجية فترة ١٠ سنوات اعتباراً من ١ يوليو ٢٠١٤ إلي ٣٠ يونيو ٢٠٢٤. وسنراجع خطتنا و نقوم بتحديثها بصورة منتظمة، حسب الاحتياج للتأكد من مراعاة التغيرات في الظروف. ويأتي ذلك من منطلق اقتفاء المفهوم القديم لساموا ومفاده أن المبادئ والأسس باقية لكن الممارسات تتغير وفقا للظروف الحالية.

وتظل رؤية الجهاز الأعلى للرقابة لساموا مستقرةً في الخطة الاستراتيجية العشرية اعتباراً من يوليو ٢٠١٤ إلي يونية ٢٠٢٤، كما كانت في الخطة الاستراتيجية ٢٠٠٩ – ٢٠١٢: "الريادة في تقديم خدمات مستقلة للرقابة علي القطاع العام وتعزيز التحسين في إدارة القطاع العام".

خطاب تكريم

الأستاذة/ ايمي كوندرا

تم تصميم المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية، عندما أصدرت سنة ١٩٧٤، كنشرة تتيح لأعضاء الإنتوساي مشاركة كل من التحديات التي يواجهونها وأفضل الممارسات التي يطورونها. وقد تطورت الصفحات المطبوعة للمجلة إلى أن أصبح لها وجود على الإنترنت، لكن تظل مهمتها الراسخة متمثلة في: تعزيز التواصل المجدي بين مجتمع المراجعة الحكومية.

ولقد تشرفت بالعمل، خلال السنوات العديدة الماضية، بوظيفة المحرر المساعد للمجلة. واكتشفت، خلال هذا الوقت، قيمة المراجعة الحكومية. وتعلمت مدى أهمية عمل الأجهزة العليا للرقابة لتحقيق الحوكمة الرشيدة من خلال قراءة ومراجعة مقالات تناولت موضوعات مثل استعادة ثقة الشعب في هولندا، وزيادة تأثير المراجعات البيئية في كندا، وإجراء عمليات المراجعة التعاونية بشأن التكيف مع تغير المناخ في منطقة المحيط الهادئ. وتؤثر الحوكمة الرشيدة في حياة المواطنين بطرق قد لا يتعرف عليها عامة الناس، لكنها تحظى دائماً بأهمية بالغة لتعزيز رفاهية المجتمع.

وقد كان أولئك الذين ساهموا في المجلة أثناء عملي كرام ومخلصين في التأكد من ظهور عملهم بطريقة جذابة ومفيدة للقراء. وقد أعد هؤلاء الكتاب مقالاتهم واضعين نصب أعينهم هذا الهدف: عرض خبراتهم لمساعدة زملائهم. وروح المودة والتعاون هذه مفيدة لكل واحد منا، وستتواصل في إثراء عمل المجلة.

وسأترك المجلة اعتباراً من عدد شتاء ٢٠١٦، حيث أبدأ العمل مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ومع ذلك، أعرب عن تقديري لما تلقيته من مجتمع الإنتوساي من مساعدة ودعم وتعقيبات أثناء عملي في المجلة. وأشكر كل من قدموا مقالات لهذا المنشور، وكل من قاموا بقراءتها. ورغم أنني سأترك العمل بالمجلة، إلا أنني أتطلع لمواصلة قراءتها في السنوات القادمة!

ايمي كوندرا

يرجى، لطرح أسئلة أو تقديم مقالات، الاتصال بالمحرر بيل كيلر علي البريد الإلكتروني: KellerBJ@gao.gov.

ويرجى، للاتصال بايمي كوندرا مباشرةً، الإرسال علي البريد الالكتروني: amycondra@gmail.com.

أخبار

من الأجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء العالم

احتفال بلغاريا بالعيد السنوي المائة وخمسة وثلاثين

قدَّم الأستاذ/ تزفيتان تزفيتكوف رئيس مكتب المراجعة الوطني لبلغاريا، احتفالًا بمرور مائة وخمسة وثلاثين عام اً على إنشاء مكتب المراجعة الوطني لبلغاريا، ميداليات الذكرى السنوية إلي كل من الأستاذ/ أرنو فيسر، رئيس الأوروساي ومحكمة المراجعة الهولندية؛ والأستاذ/ فيكتور كالديرا، رئيس المحكمة الأوربية للمراجعين؛ والأستاذة/ إيليانا ايفانوفا، العضو البلغاري بالمحكمة الأوربية للمراجعين؛ والأستاذ/ إيجور شولتيس، نائب رئيس لجنة الرقابة على الموازنة بالبرلمان الأوربي؛ والأستاذ/ مانفريد كراف، نائب مدير عام المديرية العامة للموازنة، المفوضية الأوربية، والأستاذة/ ليديا رووميتوفا، الرئيس السابق لمكتب المراجعة الوطني لبلغاريا في ٢٠١٥-٢٠١٤.

كان عام ٢٠١٥ عام اً مشهود اً بالنسبة لمكتب المراجعة الوطني لبلغاريا. فقد احتفل المكتب بعيدين هامين: مرور مائة وخمسة وثلاثين عام اً على إنشائه، و مرور عشرين عام اً على إعادة توطيد تقاليد الرقابة علي الموازنة في بلغاريا .

بدأ مكتب المراجعة الوطني لبلغاريا عمله مع صدور أول قانون بشأن المحكمة العليا للحسابات سنة ١٨٨٠ من قبل الجمعية الوطنية العادية الثانية. و تم في سنة ١٨٨٥إقرارالقانون الثالث للمحكمة العليا للحسابات الذي ظل ساري المفعول علي مدار أربعين سنة. والتزمت المحكمة بتنفيذ الرقابة السابقة و إصدار أذونات لجميع أوامر الدفع بموجب الموازنة العامة للدولة.

ومع تعديل القانون سنة ١٩٣٤، تم إنشاء مكاتب إقليمية. وأجيز للمحكمة العليا للحسابات والمكاتب الإقليمية الرقابة على التنفيذ الكلي للموازنة العامة للدولة؛ وموازنات جميع الوحدات الحضرية والريفية؛ واللجان الدائمة الإقليمية؛ ومجالس إدارة المدارس الحضرية والريفية؛ والكنيسة والمؤسسات الدينية؛ وجميع هيئات الدولة ذات الطابع المستقل والمؤسسات العامة والجمعيات الخيرية. وبالإضافة إلى الرقابة السابقة والرقابة اللاحقة، أجروا اختبارات التحقق والفحوص الميدانية.

وأقر البرلمان البلغاري، عشية الحرب العالمية الثانية في مارس ١٩٣٩، قانون تكبد نفقات الجيش وصرفها والرقابة عليها ﴾﴾

قيام الأستاذ/ تزفيتان تزفيتكوف رئيس مكتب المراجعة الوطني لبلغاريا بتوجيه خطبة للمشاركين في مؤتمر دولي حول دور المراجعة الخارجية بالنسبة للإدارة الفعالة للقطاع العام. تم تنظيم المؤتمر بمناسبة العيد السنوي المائة وخمسة وثلاثين لإنشاء مكتب المراجعة الوطني لبلغاريا، وذلك بمدينة صوفيا يوم الخميس الموافق ١٩ نوفمبر ٢٠١٥.

في زمن الحرب. و عملت المحكمة العليا للحسابات حتى نهاية سنة ١٩٤٧ عندما تم حلها. وأغلقت المكاتب الإقليمية سنة ١٩٤٨ .

و في ٢٧ يوليو ١٩٩٥، أقرت الجمعية الوطنية السابعة والثلاثون قانون مكتب المراجعة الوطني و معه إعادة توطيد تقاليد الرقابة علي الموازنة في بلغاريا .

وعقد مكتب المراجعة الوطني لبلغاريا بمناسبة الذكر تين، يوم الخميس الموافق ١٩ نوفمبر ٢٠١٥، مؤتمر اً حول دور المراجعة الخارجية بالنسبة للإدارة الفعالة للقطاع العام. و كان من بين المشاركين الكراكل من الأستاذ/ أرنو فيسر، رئيس الأوروساي ومحكمة المراجعة الهولندية؛ والأستاذ/ فيكتور كالديرا، رئيس المحكمة الأوربية للمراجعين؛ والأستاذة/ إيليانا ايفانوفا، العضو البلغاري بالمحكمة الأوربية للمراجعين؛ والأستاذ/ إيجور شولتيس، نائب رئيس لجنة الرقابة على الموازنة بالبرلمان الأوربي؛ والأستاذ/ مانفريدكراف، نائب مدير عام المديرية العامة الموازنة، المفوضية الأوربية، والأستاذة/ ديانا يودانوفا، رئيس اللجنة الفرعية لمساءلة القطاع العام بالجمعية الوطنية. وحضر المؤتمر أعضاء من البرلمان، فضلاً عن ممثلين من الحكومة ومنظمات المهنية.

يفحص مكتب المراجعة الوطني الموضوعات والقضايا الأكثر حساسية اجتماعي اً ويراجع المجالات الأكثر إشكالية و التي تحتاج لإصلاح. وأوضح الأستاذ/ تزفيتان تزفيتكوف رئيس مكتب المراجعة الوطني لبلغاريا خلال افتتاح المؤتمر أننا سنستطيع، بهذه الطريقة، الاستفاضة في دعم الحكومة وجميع هيئاتها في جهودها المبذولة لتنفيذ برامجها وسياساتها. وأشار رئيس مكتب المراجعة الوطني لبلغاريا إلى أنه خلال فترة العشرين عام اً التي تتزامن مع فترة تغييرات ديمقراطية في بلغاريا، توطد المكتب باعتباره جهاز أعلى للرقابة من النوع البرلماني، و تطوركجهاز حديث يطبق معايير المراجعة الدولية ويستخدم برنامج إلكتروني في أعمال المراجعة، وانضم إلى الأسرة الأو ربية والدولية للأجهزة العليا للرقابة

وقد وجهت أعماله، خلال هذا الوقت، نحو تحسين إدارة المالية العامة بدلاً من التركيز على العقوبات والغرامات. وقد أنتج مكتب المراجعة الوطني لبلغاريا أكثر من ٨٥٠٠ تقرير اً حدد فيها مشكلات على مستوى المنظمات وكذلك على المستوى الوطني و قد أوصى بحلول ملائمة لها. و للحصول على معلومات إضافية، يرجى الاتصال بمكتب المراجعة الوطني لبلغاريا :

بريد إلكتروني: intrel@bulnao.government.bg

موقع إلكتروني: www.bulnao.government.bg

انتخاب رئيس الجهاز الأعلى للرقابة لألمانيا في مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

انتخب الأستاذ/ كاي شيلير، رئيس الجهاز الأعلى للرقابة لألمانيا، عضواً في مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة من قبل الجمعية الوطنية للأمم المتحدة في ١٣ نوفمبر ٢٠١٥. وسيبدأ ولايته من ١ يوليو ٢٠١٦ ولمدة ست سنوات.

وسيقوم الأستاذ/ شيلير بهذه المهمة خَلَفاً للسير/ أمياس مورس، المراجع العام للمملكة المتحدة. ويتولى مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة مراجعة حسابات أكثر من ٢٠ منظمةً تابعةً للأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. كما يعد هذا المجلس تقارير عن القضايا الاقتصادية الناشئة في إطار الأمم المتحدة. وسيعمل الأستاذ/ كاي شيلير، اعتبار اً من ١يوليو٢٠١٦ ، مع أعضاء الم لمس الآخرين: الأستاذ/ شاشي كانت شارما، المراقب والمراجع العام للهند (الذي تنتهي ولايته في٣٠ يونية ٢٠٢٠)، و الأستاذ/ موسى جمعة أسعد، المراقب والمراجع العام لجمهورية تنزانيا المتحدة (والذي تنتهي ولايته في ٣٠ يونيو ٢٠١٨).

وللحصول على معلومات إضافية، يرجى الاتصال بالجهاز الأعلى للرقابة لألمانيا:

بريد إلكتروني: international@brh.bund.de

موقع إلكتروني: www.bundesrechnungshof.de

إصدار التقرير السنوي للجهاز الأعلى للرقابة لليابان

قدم الأستاذ/ تروهيكو كاواتو رئيس الجهاز الأعلى للرقابة باليابان، يوم الجمعة الموافق ٦ نوفمبر ،٢٠١٥التقرير السنوي عن السنة المالية ٢٠١٤ إلى الأستاذ/ شينزو آبي، رئيس الوزراء.

ويتضمن التقرير نتائج عمليات المراجعة التي قام بها الجهاز خلال ٢٠١٤-٢٠١٥ بشأن الحسابات الختامية للمصروفات والإيرادات السنوية للدولة والمؤسسات التابعة للحكومة عن السنة المالية ٢٠١٤ وبشأن مسائل أخرى. و بعد رفع التقرير إلى مجلس الوزراء، سيعرضه الم لمس علي الجلسةالمقبلة للبرلمان مرفقاً به الحسابات الختامية المدققة لمصروفات وإيرادات الدولة.

ويسعى الجهاز للرد، في الوقت المناسب وبالطريقة الملائمة، على المسائل التي تداولها البرلمان أو نقلتها وسائل الإعلام أو التي تشغل عامة الشعب عن طريق إجراء عمليات مراجعة رشيقة ومرنة.

و تناول الجهاز، في أحدث تقرير سنوي، قضايا تخص العديد من المسائل، من بينها ما يأتي:

- التعافي من الزلزال الكبير الذي ضرب شرق اليابان؛
- تأمين سلامة ورفاهية الناس؛
- حسن تنفيذ الموازنة والإدارة الملائمة للحسابات العامة؛
- الأصول والصناديق وغيرها من الأوراق المالية؛
- الاستخدام الفعال للمصروفات الإدارية وفعالية المشروعات؛
- الضمان الاجتماعي؛
- البيئة والطاقة؛
- تكنولوجيا المعلومات.

ويستطيع الجهاز رفع تقرير إلى البرلمان ومجلس الوزراء في أي وقت بناء على الآراء المعروضة، و التدابير المطلوبة والمسائل التي يرى الجهاز ضرو رة خاصة لرفع تقرير عنها حتى قبل الانتهاء من تقرير المراجعة لتلك السنة المالية. وقد تم رفع تقارير في هذا الشأن عن ست حالات سنة ٢٠١٤-٢٠١٥.

كما يستطيع البرلمان أن يطلب من الديوان إجراء عمليات مراجعة بشأن مسائل محددة وإعداد تقرير عن النتائج. وقد أعد الجهاز تقارير عن حالتين إلى البرلمان سنة ٢٠١٥-٢٠١٤. و للحصول على معلومات إضافية، يرجى الاتصال بالجهاز الأعلى للرقابة لليابان:

بريد إلكتروني: liaison@jbaudit.go.jp

موقع إلكتروني: www.baudit.go.jp/english

إسناد مهام ومسئوليات جديدة للجهاز الأعلى للرقابة لكازاخستان

استهداف قانون المراجعة العامة والرقابة المالية تنفيذ خطوات ملموسة لإجراء إصلاحات مؤسسية

صدّق رئيس جمهورية كازاخستان علي قانون المراجعة العامة والرقابة المالية، الذي يستهدف تنفيذ خطة الأمة، التي تناقش تنفيذ ١٠٠ خطو ة ً ملموسة ً لإجراء إصلاحات مؤسسية. كما يحدد القانون سلطات وتنظيم المراجعة العامة والرقابة المالية. وينص القانون علي مهام محددة قانونياً للمراجعة العامة من أجل مراجعة الحسابات الخ ارجية والداخلية.

أسند للجهاز الأعلى للرقابة لكازاخستان مهام جديدة مثل مراجعة القوائم المالية لموازنة الجمهورية وفق اً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، وكفاءة تنفيذ وثائق نظام التخطيط العام من حيث المصروفات المدرجة فعلياً بالموازنة وإدارة الأصول العامة وتكوين واستخدام أموال البنك الوطني لجمهورية كاز اخستان.

ويجوز للجنة الحسابات لجمهورية كازاخستان، وفق اً للقانون، تقديم تقييم أولي للإنفاق في مشروع الموازنة. كما طّ ور الجهاز الأعلى للرقابة لكازاخستان، من أجل إجراء عمليات مراجعة عالية الجودة، نظام تأهيل مراجعي الحسابات العامة.

وللحصول على معلومات إضافية، يرجى الاتصال بالجهاز الأعلى للرقابة لكازاخستان:

بريد إلكتروني: int.rel@esep.gov.kz

موقع إلكتروني: www.esep.kz

أخبار من ديوان المح اسبة لدولة الكويت

استضافة ديوان المحاسبة لدولة الكويت للعديد من ورش العمل بالتعاون مع مبادرة تنمية الإنتوساي

نظّم ديوان المحاسبة لدولة الكويت ملتقى علميا بعنوان: التخطيط الاستراتيجيللمنظمات الرقابية – خبرة الأرابوساي في التخطيط الاستراتيجي"، وندوة حول "التحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق" عقدا يوما ٢٧ و٢٨ أكتوبر ٢٠١٥ .

كما شارك ديوان المحاسبة مؤخر اً في الاجتماع الأول للجنة مشروع معايير الأيزو الدولية للجنة الفنية ٢٩٥ بشأن "جمع بيانات المراجعة". وعقد الاجتماع يومي ٣ و٤ نوفمبر ٢٠١٥، في بكين، الصين .

استضاف ديوان المحاسبة، خلال الفترة من ١٥ – ٢٦ نوفمبر ٢٠١٥، ورشتي عمل حول "مراجعة أدوات تقييم المطابقة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة" و"تيسير تطبيق معايير الإنتوساي"، بالتعاون مع مبادرة تنمية الإنتوساي.

و شارك ديوان المحاسبة في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لإدارة الدين، الذي عقد في جنيف، سويسرا، خلال الفترة من ٢٣ إلي ٢٥ نوفمبر .

كما شارك ديوان المحاسبة في الجمعية العامة الخامسة والعشرين للأولاسيفس، التي عقدت في المكسيك خلال الفترة من ٢٣ إلي ٢٥ نوفمبر ٢٠١٥. وكذلك يشارك ديوان المحاسبة في المشروع البحثي الحادي عشر للآسوساي، بعنوان "أساليب وضع خطط المراجعة على أساس المخاطر" و"مراجعة ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص".

وللحصول على معلومات إضافية، يرجى الاتصال بديوان المحاسبة لدولة الكويت:

بريد إلكتروني: president@sabq8.org

موقع إلكتروني: www.sabq8.org

أخبار من ديوان المراقبة العامة للمملكة العربية السعودية

قام الأستاذ/ جين إل دودارو، المراقب العام للولايات المتحدة، بزيارة ديوان المراقبة العامة للمملكة العربية السعودية. واجتمع الأستاذ/ دودارو خلال هذه الزيارة، مع خادم الحرمين الشريفين، الملك/ سلمان بن عبد العزيز. و أجرى الأستاذ/ دودارو مناقشات معمقة مع معالي الأستاذ/ أسامة جعفر فقيه، رئيس ديوان المراقبة العامة للمملكة العربية السعودية، شملت تنسيق التعاون بين الجهازين.

شارك ديوان المراقبة العامة للمملكة العربية السعودية في الجمعيات العمومية و المجالس التنفيذية للإنتوساي وفرق عمل المنظمات الدولية.

ترأس معالي الأستاذ/ فقيه وفد اً لحضور الاجتماع الثامن للجنة المحفزة للتعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة الذي عقد بمدينة برازيليا، البرازيل، يومي ٦ و٧ أكتوبر ٢٠١٥.

كما قاد معالي الأستاذ/ فقيه وفد اً لحضور الملتقى العلمي بعنوان: التخطيط الاستراتيجي للمنظمات الرقابية – تجربة الأرابوساي في التخطيط الاستراتيجي"، الذي عقد بدولة الكويتيومي ٢٧ و٢٨ أكتوبر ٢٠١٥ .

وأخيرا، ترأس معالي الأستاذ/ فقيه وفد الديوان الذي حضر الاجتماع الرابع عشر لأصحاب المعالي رؤساء الأجهزة العليا للرقابة لدول مجلس التعاون الخليجي، الذي عقد بمدينة الدوحة، قطر،يومي ١٣ و١٤ أكتوبر ٢٠١٥ .

و للحصول على معلومات إضافية، يرجى الاتصال بديوان المراقبة العامة للمملكة العربية السعودية

بريد إلكتروني: gab@gab.gov.sa

موقع إلكتروني: www.gab.gov.sa

أخبار من محكمة المحاسبات التركية

عقدت مجموعة عمل الأوروساي لمراجعة الأموال المخصصة للنكبات والكوارث حلقة تدريبية يومي ٢٠ و٢١ أكتوبر ٢٠١٥ ، في تسهيلات التدريب التابعة لمحكمة المحاسبات التركية.

حلقة تدريبية لمجموعة عمل الأوروساي لمراجعة الأموال المخصصة للنكبات والكوارث

عقد يومي ٢٠ و٢١ أكتوبر ٢٠١٥ حلقة تدريبية لمجموعة عمل الأوروساي لمراجعة الأموال المخصصة للنكبات والكوارث – حيث كان موضوعها "تجربة التطوير وإمكانية قيام الأجهزة العليا للرقابة بتنفيذ المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٥٥٠٠: المبادئ التوجيهية بشأن مراجعة المساعدات المتعلقة بالكوارث". وقد انعقدت الحلقة التدريبية في تسهيلات جولباسي للتدريب التابعة لمحكمة المحاسبات التركية، حيث كانت المحكمة هي الجهاز المضيف و كان الجهاز الأعلى للرقابة لأوكرانيا هو الرئيس.

وقد ألقى كلمة في الحلقة التدريبية التي عقدت يوم ٢١ أكتوبر ٢٠١٥كل من الأستاذ الدكتور/ ريكاي أكييل، رئيس محكمة المحاسبات التركية، والدكتور/ فؤاد أوكتاي، رئيس هيئة إدارة الكوارث والطوارئ.

و قد شارك في البرنامج، بالإضافة إلى محكمة المحاسبات التركية، الأجهزة العليا للرقابة لكل من أوكرانيا وألبانيا ولاتفيا ومولدوفا وبولندا ورومانيا وصربيا. 〉〉

تنظيم تدريب علي مراجعة الأداء، بمدينة اسطنبول، خلال الفترة من ١٨ إلي ٢٥ أكتوبر ٢٠١٥، لاحدى عشر مراجع حسابات من مكتب المراجعة الوطني لمنغوليا.

رفع تقارير محكمة المحاسبات التركية لعام ٢٠١٤ إلي الجمعية الوطنية التركية الكبرى

قام الأستاذ الدكتور/ ريكاي أكييل، رئيس محكمة المحاسبات التركية، بزيارة الأستاذ/ عصمت يلماز، المتحدث باسم الجمعية الوطنية التركية الكبرى، يوم ١٠ سبتمبر ٢٠١٥، للتحدث عن أعمال المراجعة التي قامت بها محكمة المحاسبات التركية لعام ٢٠١٤. كما قدم بيان المطابقة العامة لعام ٢٠١٤. و بالإضافة إلى بيا ن المطابقة العامة لعام ٢٠١٤، تم إعداد تقرير التقييم العام للمراجعة الخارجية، وتقرير التقييم العام للنشاط، وتقرير تقييم الإحصاءات المالية، وتقرير التقييم العام لوكالات التنمية، و تقارير المراجعة لعدد ٢٠٨ مؤسسة عامة، وذلك نتيجة لأعمال المراجعة التي أجريت في عام ٢٠١٤. و رفعت هذه التقارير لرئاسة الجمعية الوطنية التركية الكبر ى.

أكملت محكمة المحاسبات التركية عمليات المراجعة لعام ٢٠١٤ طبقاً للمواد ١٦٠ و١٦٤ و١٦٥ من دستور جمهورية تركيا، وفقا ً لقانون إدارة ومراقبة المالية العامة رقم ٥٠١٨ و قانون محكمة المحاسبات التركية رقم ٦٠٨٥. و أعدت في وقت لاحق تقارير المراجعة بشأن نتائج عمليات المراجعة التي أجريت في عام ٢٠١٤. ورفعت هذه التقارير إلى الجهات المعنية، وكذلك إلى الجمعية الوطنية التركية الكبر ى.

وستنشر تقارير محكمة المحاسبات التركية على الموقع الإلكتروني للمحكمة، وفقا ً لأحكام المادة ٤٤ من القانون رقم ٦٠٨٥، بعد عرضها على الجمعية الوطنية التركية الكبرى و / أو الأطراف ذات الصلة.

التدريب علي مراجعة أداء لمراجعي الحسابات من الجهاز الأعلى للرقابة لمنغوليا

تم تنظيم تدريب علي مراجعة الأداء، بمدينة اسطنبول، خلال الفترة من ١٨ إلي ٢٥ أكتوبر ٢٠١٥، لأحد عشر مراجع حسابات من مكتب المراجعة الوطني لمنغوليا. وقد تم هذا التدريب بفضل مساهمات وكالة التعاون و التنسيق التركية، في إطار مذكرة التفاهم المبرمة بين محكمة المحاسبات التركية والجهاز الأعلى للرقابة لمنغوليا. وقد شارك في البرنامج التدريبي رؤساء العديد من الأجهزة العليا للرقابة الإقليمية لم نغوليا.

واستند بر امج التدريب إلى أعمال المجموعة الفرعية ومنهجية وممارسات مراجعة الأداء، التي تم شرحها بشكل تفاعلي للمشاركين. و استخدمت التدريبات العملية، والرسومات المتحركة، ودراسات الحالة، وأدرج في التدريب ممارسات فيما يتعلق بعمليات المراجعة. وترجمت المواد التدريبية إلى اللغة المنغولية من قبل السكان المحليين الذين يعملون بمكتب تنسيق أولان باتور لوكالة التعاون والتنسيق التر كية.

و منح المشاركو ن في نهاية التدريب شهادات أعدها مركز التطوير والتدريب علي المراجعة التابع لمحكمة المحاسبات التر كية.

وللحصول على معلومات إضافية، يرجى الاتصال بمحكمة المحاسبات التركية:

بريد إلكتروني: **int.relations@sayistay.gov.tr**

موقع إلكتروني: **www.sayistay.gov.tr**

أخبار من الجهاز الأعلى للرقابة لفيتنام

الأستاذة/ ها ثي مي دزونج، مدير عام إدارة التعاون الدولي، الجهاز الأعلى للرقابة لفيتنام، تجلس ناحية اليسار، والأستاذة/ آجوستينا موسى، كبيرة أخصائيي الإدارة المالية، بنك التنمية الآسيوي، تجلس ناحية اليمين.

إبرام مكتب مراجعة حسابات الدولة لفيتنام وبنك التنمية الآسيوي مذكرة تفاهم حول مشروع بناء القدرات

أبرم الجهاز الأعلى للرقابة لفيتنام وبنك التنمية الآسيوي مذكرة تفاهم (مذكرة تفاهم) من أجل مشروع "تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة في دول مختارة من رابطة أمم جنوب شرق آسيا".

يتم تمويل المشروع من قبل صندوق اليابان للحد من الفقر لدعم الجهاز الأعلى للرقابة لفيتنام (بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء آخرين من الأجهزة العليا للرقابة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، بما في ذلك الجهاز الأعلى للرقابة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ومكتب المراجع العام لاتحاد ميانمار، ولجنة المراجعة لجمهورية الفلبين) في تحسين مطابقة مراجعة الحسابات المالية مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. ويشارك بنك التنمية الآسيوي في المشروع باعتباره منسق المشروع.

واتفق الجهاز الأعلى للرقابة لفيتنام وبنك التنمية الآسيوي على أن النتائج المتوقعة من المشروع تشمل ما يلي:

- تقرير تقييم عن المبادئ التوجيهية وقدرة الجهاز الأعلى للرقابة لفيتنام.
- مبادئ توجيهية منقحة للدولة بشأن المراجعة المالية على أساس معايير المراجعة للجهاز الأعلى للرقابة لفيتنام وفقا للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.
- مشاركة المبادئ التوجيهية المنقحة للمراجعة المالية للجهاز الأعلى للرقابة لفيتنام مع الأجهزة العليا للرقابة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا الأعضاء الآخرين.

بدأ المشروع في نوفمبر ٢٠١٥ وستنتهي في نوفمبر ٢٠١٧ .

الجهاز الأعلى للرقابة لفيتنام يؤسس وحدة جديدة للمراجعة البيئية

تم يوم ٢ أكتوبر ٢٠١٥ إنشاء وحدة للمراجعة البيئية تتبع إدارة التعاون الدولي بالجهاز الأعلى للرقابة لفيتنام.

وتعتبر الوحدة الجديدة مسئولة عن إعطاء المشورة للمراجع العام بشأن الدمج الدولي للجهاز الأعلى للرقابة لفيتنام في مجال المراجعة البيئية؛ وضع استر اتيجيات وخطط عمل للمراجعة البيئية؛ وتنظيم تنفيذ أنشطة المراجعة البيئية بما يتماشى مع خطة المراجعة السنوية للجهاز الأعلى للرقابة لفيتنام.

تم تكليف هذه الوحدة لمساعدة مدير عام إدارة التعاون الدولي في تنفيذ الم هام التالية:

- تقديم المقترحات إلى الم راجع العام بشأن تطوير وإصدار ضوابط وسياسات وأدلة للمراجعة البيئية.
- استشارة المراجع العام بشأن الخطة الاستراتيجية والخ طة السنوية للمراجعة البيئية. قيادة إشراك الجهاز الأعلى للرقابة لفيتنام في
- مجموعات العمل الدولية والمشروعات البحثية، والمراجعات البيئية التعاونية، في إطار الإنتوساي.
- إعداد وتنفيذ خطة سنوية لمراجعة الحسابا ت البيئية.
- القيام بمهام أخرى حسبما يطلب مدير عام إدارة التعاون الدولي والمراجع العام.

و يقدم تأسيس الوحدة تعهد الجهاز الأعلى للرقابة لفيتنام بتنفيذ مجال المراجعة الجديد بما يتماشى مع خارطة الطريق للتكامل الدولي.

وللحصول على معلومات إضافية، يرجى الاتصال ى بالجهاز الأعلى للرقابة لفيتنام:

بريد إلكتروني: vietnamsai@sav.gov.vn

موقع إلكتروني: www.sav.gov.vn/

نتائج مراجعة إطار أهداف التنمية المستدامة

إعداد الأستاذة/ بولا هيبلينج دوترا، محكمة المحاسبات الاتحادية – البرازيل

تم تناول الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة طبقا للتعهد العالمي الذي قُدِّم في مؤتمر ريو + ٢٠ والمقرر تنفيذه خلال الفترة من ٢٠١٦ إلي ٢٠٣٠.وتتصدر أهداف التنمية المستدامة جدول أعمال التنمية لما بعد سنة ٢٠١٥. وستطرح هذه الأهداف الكثير من التحديات بالنسبة لاستراتيجيات التنمية الوطنية لجميع الدول، وسيكون لها انعكاسات هامة على السياسات المحلية في مجموعة واسعة من المجالا ت.

ولا تعتبر القضايا المطروحة من خلال مجموعة الأهداف الجديدة حديثة بالنسبة للمجتمع الدولي. فالبعض منها قد روعي بالفعل بموجب أهداف التنمية للألفية، والبعض الآخر قدم بوصفه موضوعا رئيسيا أو فرعيا في العديد من الاتفاقات الدولية الأخرى وقرارات الأمم المتحدة التي أقرت خلال السنوات الماضية؛ وذلك لأن أهداف التنمية المستدامة تجمع بين قضايا تمثل أولويات أساسية للتنمية. وتعتبر هذه المسائل، إلى حد ما، وثيقة الصلة بجميع الدول.

وفي ضوء مكانة الأجهزة العليا للرقابة في الأنظمة الوطنية، والسلطة الممنوحة لها في جميع مجالات المصروفات الحكومية، وتعاونها الفعال مع المنظمات العالمية والإقليمية، فإن هذه الأجهزة يمكن أن تعمل بشكل إيجابي نحو تحقيق النجاح لأهداف التنمية المستدامة. و يمكن أن تكون الأجهزة العليا للرقابة ذات نفع، على سبيل المثال، في التأكد من أن الحكومات الوطنية تضع هذه التعهدات الدولية في جداول أعمال وتنتهجها بشفافية ومساءلة.

وبنظرة فاحصة لجميع الأهداف والغايات المرجوة من الو ثائق المعتمدة يتبين أن الأجهزة العليا للرقابة على دراية با لفعل بالكثير من هذه القضايا، إن لم يكن كلها. وينظر إلى هذه القضايا باعتبارها قضايا التنمية الأساسية التي اعتادت الحكومات القيام بها في جميع الدول، وبالتالي، من المتوقع إنها وردت أيضاً في مجال عمل الأجهزة العليا للرقابة.

من أجل جمع كل هذه البيانات والخبرات الموجودة بالفعل لدى الأجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء العالم، وتم وضع إطار للجمع بطريقة منظمة لنتائج عمليات المراجعة التي تم تنفيذها بالفعل من قبل الأجهزة العليا للرقابة بشأن العديد من القضايا التي تغطيها أهداف التنمية المستدامة. ويستند المنهج رباعي الخطوات إلي النتائج التي توصلت إليها مجموعة عمل الإنتوساي لم راجعة البيئة، وفيما يلي وصفها.

الخطوة الأولى: الوصف المختصر المفيد للمراجعة التي تم القيام بها :

من أجل إعطاء القرّاء السياق اللازم والمعلومات الأساسية المتعلقة بالمراجعة التي تم القيام بها، يتم البدء بوصف موجز لعملية المراجعة. يجب أن يتضمن الوصف على الأقل المعلومات التالية:

١) خلفية وأهمية الموضوع؛

٢) هدف ونطاق المراجعة ؛

٣) المنهج والمنهجية .

الخطوة الثانية: تحديد أي من الأهداف أو الغايات كان موضوع عملية المراجعة :

تشمل أهداف التنمية المستدامة قائمةً تضم سبعة عشر غاية ومائة وتسعة وستين هدفا محددا ومجموعة من المؤشرات المرتبطة بكل من خطط العمل كوسيلة لمتابعة ومراجعة تنفيذها. ومن ثم ستتمثل المهمة في القراءة الثاقبة لهذه الأهداف وخطط العمل لتحديد الموضوعات التي تم تناولها في عملية المراجعة .

الخطوة الثالثة: تحليل نتائج المراجعة من خلال تعريف عوامل المخاطر ة المتعارف عليها :

في عام ٢٠١١، وفي إطار إعداد مقترح يتم تقديمه إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠)، قامت مجموعة

عمل مراجعة البيئة بإجراء مسح لتحديد الملاحظات الرئيسية التي دائما ما تواجه الأجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء العالم عند إجراء المراجعات البيئية. وقد رد علي المسح ٥٢ جهازاً أعلى للرقابة حيث حددوا ١٠ قضايا تحظى بأهمية قصوى (http://www.environmental-auditing.org/LinkClick.aspx?fileticket=zo0JfbJMX2E%3d&tabid=261).

وعلى الرغم من تركيز المسح على المراجعة البيئية، إلا إنه يمكن بسهولة مواءمة القضايا التي تم تحديدها مع سياق التنمية المستدامة والموضوعات التي تغطيها أهداف التنمية المستدامة. و يمكن استخدام هذه القضايا لإجراء نوع من "تقييم المخاطر" يصف العوامل التي تساهم في ضعف أداء السياسة العامة فيما يخص مجالات التنمية المستدامة. يمكن تلخيص الاستنتاجات الرئيسية من تقرير المراجعة في جملة واحدة، وتصنيفها في واحد أو أكثر من العوامل الواردة بهذه القائمة المبينة أدناه

١) غموض/تداخل المسئوليات

يرجع ذلك إلى طبيعة القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة، ففي كثير من الحالات يعتبر الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة بين الحكومات ويتطلب المزيد من العمل من جانب الحكومات لإدماج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد تكيفت الحكومات مع هذا الواقع الجديد من خلال خلق المزيد من التكامل بين الوزارات والإدارات والوكالات والبرامج والمشروعات. ومع ذلك يوجد عدم وضوح بشأن الدور المحدد لكل من هذه الكيانات و مسئولياتها، مما أدى إلى تداخل المسئوليات عبر الوكالات والإدارات. و هذه التداخلات تعرض للخطر فعالية تنسيق السياسات و يترتب عليها ازدواجية الجهود.

٢(غياب التنسيق بين أصحاب الشأن الرئيسيين علي المستويا ت

المحلية والوطنية / مختلف الوزارات أو الهيئات الحكومية

١ لمج تمع المدني / القطاع الخاص، الخ...

تتطلب طبيعة القضايا بين الحكومات ذات الصلة با لتنمية المستدامة المذكورة أعلاه ليس فقط تعريفا واضحا للمسئوليات، بل أيضا مستوى عال من التنسيق بين جميع المعنيين. فالعديد من القضايا التي تشملها أهداف التنمية المستدامة ليست فقط مسئولية وزارة واحدة محددة أو حتى فقط الحكومات الوطنية. فهي موجودة على جميع المستويات، من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي، وتؤثر في الحكومات المحلية والإقليمية والوطنية. كما أنها تتضمن المزيد من المشاركة الفعالة للمجتمع المدني وقطاع الأعمال في عملية اتخاذ القرارات من خلال، على سبيل المثال، المجالس القائمة علي المشاركة. و تحتاج الحكومات الإلكترونية التكامل والتنسيق الجيد للعمل علي جميع هذه المستويات المختلفة من أجل تنفيذ السياسات وإنجاز النتائج المرجوة.

٣) غياب أو ضعف السياسات أو الاستراتيجيات:

هناك بعض الحكومات لا توجد لديها بعد أدوات ونظم سياسية فعالة لحوكمة التنمية المستدامة. و لم يقم بعضها بتطوير أدوات وعمليات السياسات العامة على النحو الموصى به. يجوز وجود خطط عمل، أو أهداف، أو تعهدات بالنسبة لبعض السياسات، لكن لا يتم دعمها دائم اً باستراتيجيات وخطط وطنية أو إقليمية أو قطاعية شاملة ومحددة ووسائل كافية لتنفيذها. وبدون مشاركة جميع مستويات الحكومة المعنية، لا يمكن التنفيذ الفعال لسياسة أو استراتيجية شاملة ولا يمكن إنجاز النتائج الوطنية المنشودة. ﴾

أهداف التنمية المستدامة، https://sustainabledevelopment.un.org/

من أجل جمع كل المعارف والخبرات الموجودة بالفعل لدى الأجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء العالم، تم وضع إطار لجمع نتائج عمليات المراجعة بطريقة منظمة والتي تم تنفيذها بالفعل من قبل الأجهزة العليا للرقابة ذات الصلة بالعديد من القضايا التي تغطيها أهداف التنمية المستدامة.

٤) عدم كفاية عملية تقييم الآثار البيئية / الاجتماعية للسياسات والبرامج الحكومية:

لا تستخدم بعض الحكومات أدوات السياسة التي تضمن دراسة وافية وفي توقيت ملائم للجوانب البيئية أو الاجتماعية قبل تخصيص مبالغ كبيرة لعمل سياسة أو برنامج أو مشروع. ولا يوجد منظومة لتقييم الأثر على مستوى الهيئات التشريعية رفيعة المستوى أو التقييم البيئي الاستراتيجي الاجتماعي ولا يشكل مصدر اهتمام بالنسبة لكثير من الحكومات، مما يؤدي إلى عواقب غير مرغوب فيها قد تعرقل تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة.

٥) وجود نقص في التحليل (اقتصادي واجتماعي وبيئي) لدعم القرارات

لا يأخذ بعض صانعي السياسة بعين الاعتبار الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة – الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية – عند اتخاذ القرارات. حيث تتطلب حوكمة التنمية المستدامة تكامل أفضل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وعلى الأخص ضمن أطر التخطيط الإنمائي الأوسع نطاقاً. و ينبغي أن تؤخذ المقايضات والعواقب غير المقصودة للسياسات بعين الاعتبار وذلك عند اتخاذ قرار بشأن انتهاج سياسة.

٦) الافتقار إلى وجود تخطيط طويل الأجل لتنفيذ السياسات والبرامج

أحيانا لا يوجد عمليات تخطيط منسجمة أو خطط موضوعة لمعالجة بعض القضايا التي تتطلب التخطيط على المدى الطويل، مثل التكيف مع تغير المناخ. تتعلق التنمية المستدامة بالمستقبل بقدر ما تتعلق بالحاضر. وفي كثير من الأحيان، قد لا تكون القضية مشكلةً الآن، لكن إذا لم تعالج يمكن أن يكون لها عواقب وخيمة في المستقبل.

٧) عدم كفاية الإدارة المالية للسياسات والبرامج:

يمكن أن يرجع سبب مشكلات الإدارة المالية إلي عدم كفاية التخطيط، مما يؤدي إلى تكاليف غير متوقعة لتنفيذ السياسات والبرامج المستهدفة. وتشمل المشكلات الأخرى عدم وجود إطار ملائم للإدارة المالية لدعم تنفيذ السياسات والبرامج، وعدم وجود مهارات الإدارة المالية، وسوء استخدام الاعتمادات المالية.

٨) عدم إنفاذ التشريعات المحلية

لا ينفذ العديد من القوانين من تلقاء نفسها، بل يجب أن تتأكد الحكومات من المطابقة للتشريعات البيئية المحلية عن طريق اتخاذ تدابير سياسية ملائمة وفعالة ومتناسبة. وتتطلب المطابقة قدرات إدارية وتعهدات حكومية قوية لتنفيذ وتطبيق الإطار التشريعي.

٩) عدم كفاءة نظم المراقبة وإعداد التقارير

غالباً ما تفتقر الأنظمة ذات الجودة العالية للمساءلة وإعداد التقارير. ولا يوجد دائماً تقييم خيارات وأدوات السياسات الرئيسية. ونظراً لغياب التقييم الجيد، فمن الصعب على الحكومات أن تقوم بإعداد التقارير وقياس التقدم المحرز نحو التنمية المستدامة أو تحديد المجالات التي تستلزم إجراءات سياسية أخرى.

١٠) نقص البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات

يفتقر العديد من الجهات الحكومية للبيانات اللازمة لدعم قراراتها وتقييم أدائها. توجد مشكلات فيما يخص إتاحة البيانات في الوقت المناسب و بالجودة والدقة المطلوبة. و يوجد، عموماً، نقص في المعارف والمعلومات وعدم الاستخدام الكفء للمعلومات المتوفرة لدعم القرارات الإدارية.

الخطوة الرابعة: الاعتبارات المتعلقة بنتائج المراجعة وإنجاز خطط العمل التي تم تحديدها

حيث يتمثل الهدف من الإطار في جمع المعلومات من عمليات المراجعة التي تم تنفيذها من قبل الأجهزة العليا للرقابة والمتعلقة بالموضوعات الواردة في أهداف التنمية المستدامة، تستهدف هذه الخطوة الأخيرة اختتام هذا الجهد من خلال العودة إلى خطط العمل التي تم تحديدها من قبل، وفي ضوء الاستنتاجات و العوامل المبينة في الخطوة الثالثة، مما ينعكس على ما يمكن التعرف عليه من نتائج مهمة فيما يتعلق بتنفيذ الأهداف وخطط العمل ذات الصلة.

الخطوات المستقبلية

لقد طبق هذا الإطار على ثلاث عمليات للمراجعة قامت بها محكمة المحاسبات الاتحادية للبرازيل، و يجري حالياً التخطيط لتقرير "برهنة المفهوم"، مع مزيد من تطبيق الإطار في عمليات المراجعة التي أجرتها بعض الأجهزة العليا للرقابة، وينبغي أن يستكمل من أجل الإنكوساي الثاني والعشرون.

استخدام نظم المعلومات الجغرافية:

تقنيات المراجعة للكشف عن أنماط البناء دون ترخيص، فيما يخص الأراضي الوطنية والعامة المملوكة للدولة

إعداد: سونجويون لي، معهد بحوث المراجعة والتفتيش، ديوان الرقابة المالية والتفتيش لكوريا، texaswater@korea.kr؛ يونج هوه، معهد بحوث المعلومات المكانية، هيئة المعلوماتية الجغرافية و أرض كوريا huhyong@lx.or.kr ؛ جينوون هو، معهد بحوث المراجعة والتفتيش، ديوان الرقابة المالية والتفتيش لكوريا jwho@bai.go.kr ؛ هو شيم، معهد بحوث المراجعة والتفتيش، ديوان الرقابة المالية والتفتيش لكوريا، shim2000@korea.kr

تقوم الأجهزة العليا للرقابة، مع انتشار تكنولوجيا المعلومات في الأنشطة الحكومية، بالتنفيذ علي نحو متزايد لتقنيات المراجعة باستخدام الحاسب الآلي. ويعتبر نظام المعلومات الجغرافية من بين تقنيات المراجعة بالاستعانة بالحاسبات، حيث نستطيع وصف وتجميع وتحليل المعلومات الجغرافية المكانية بناءً على الموقع، ويمكن أن يكون لهذا قيمة بالنسبة لكل خطوة من خطوات المراجعة.

يمكن أن تصف نظم المعلومات الجغرافية وتحلل بكفاءة بيانات السمات، وكذلك معلومات الصور. وعلاوة على ذلك بدأ العديد من الحكومات المركزية والمحلية في الآونة الأخيرة استخدام المعلومات الجغرافية المكانية للقيام بعملهم بكفاءة أكبر. على سبيل المثال، استثمرت الحكومة الكورية ما يقدر بمبلغ ١,٣ مليار دولار أمريكي لتطوير وصيانة النظم الوطنية للمعلومات المكانية الجغرافية لدعم جهودها خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلي ٢٠١٢ .

ويقدم هذا المقال نظرة عامة حول كيفية الاستعانة بنظم المعلومات الجغرافية، باستخدام البيانات الجغرافية المكانية، لدعم عملية المراجعة عن طريق اكتشاف البناء دون ترخيص للمباني والصوبات الزراعية الفينيل فيما يخص الأراضي الوطنية والعامة المملوكة للدولة في كوريا .

خلفية

لقد وجه العديد من النقد لسوء إدارة أراضي الدولة، والمملوكة للشعب التي تشغل نسبة ٣٢,٤ ٪ من الأراضي عبر الرقعة الممتدة لكوريا بأكملها. كما تعددت الشكاوى حول المراجعة المفرطة من حيث تكرارها وكثافتها، والطلب القوي من أجل المراجعة القائمة على تكنولوجيا المعلومات.

و بناء علي ذلك، يركز هذا البحث على تطوير نموذج المراجعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية للتغلب على الحواجز الزمانية المكانية والعمل نحو الحد من مقاومة الهيئات الخاضعة للمراجعة.

ومن بين النماذج المختلفة التي يمكن استخدامها في عمليات المراجعة المتعلقة بـ دارة الأراضي الوطنية والعامة المملوكة للدولة، يحدد هذا البحث الإجراء المفصل لكيفية اكتشاف البناء بدون ترخيص فيما يخص الأراضي الوطنية والعامة المملوكة للدولة، حيث يعتبر البناء دون ترخيص المشكلة الرئيسية في إدارة الأراضي الوطنية والعامة المملوكة للدولة في كوريا.

وعلاوة على ذلك، بعد وضع النماذج وتطبيقها في سيناريوهات الحياة الحقيقية، يقوم الموظفون العموميون المسؤولون عن إدارة الأراضي الوطنية والعامة المملوكة للدولة في الحكومات المحلية بفحص دقة النماذج التي تم إعدادها لمعرفةكيف يمكن الاعتماد علي هذه النماذج في المراجعة.

ويتكون النطاق الإقليمي لهذا البحث من ثلاث مدن تقع في محافظة جيونججي: مدينة سوون(المساحة:١٢١ كم٢)، عاصمة محافظة جيونججي، وتحتوي على خصائص المناطق الحضرية، بينما مدينة جويانج (المساحة: ٢٦٨ كم٢) فتجمع بين خصائص المناطق الحضرية والريفية، و مدينة يوجو (المساحة: ٦٠٨ كم٢) فتتميز بالمناطق الريفية والجبلية. وفيما يخص الزمن، فقد تم جمع مختلف البيانات المكانية و المتعلقة بـ دارة الأراضي الوطنية والعامة المملوكة للدولة في أوائل ٢٠١٤ .

ويبين الشكل رقم (١) مواقع المدن الثلاث، جنباً إلى جنبٍ مع محافظة جيونججي في كوريا.》

الشكل رقم (١): موقع المدن الثلاث

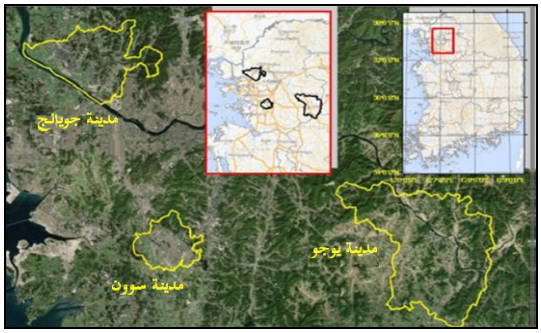

يوجد إجمالي ١٤٦,٥٨٤قطعة أرض و طنية وعامة مملوكة للدولة في المدن الثلاث، منها ٦٠,٤٧٧ قطعة بمدينة يوجو، و٥٠,٣٢٤ قطعة بمدينة جويانج و ٣٥,٧٨٣قطعة بمدينة سوون. و يتماثل متوسط مساحة القطعة بين المدن الثلاث، وفيما يخص سعر الأراضي كل علي حدة حسب بيان الأسعار العامة للأراضي، يعتبر سعر القطعة بمدينة سوون هو الأعلى. ويبين الجدول رقم (١) الخصائص الرئيسية لقطع الأراضي الوطنية والعامة المملوكة للدولة في المدن الثلاث. الجدول رقم (١): خصائص الأراضي الوطنية والعامة والمملوكة للدولة في المدن الثلاث

	مدينة سوون	مدينة جويانج	مدينة يوجو	الإجمالي
عدد قطع الأراضي الوطنية والعامة والمملوكة للدولة	٣٥,٧٨٣	٥٠,٣٢٤	٦٠,٤٧٧	١٤٦,٥٨٤
متوسط مساحة قطع الأراضي الوطنية والمملوكة للشعب (م٢)	١,٧٠٢	٢,٠٨٢	٢,٠٧٤	٢,٠٠٤
متوسط سعر الأراضي الوطنية والمملوكة للشعب (دولار أمريكي/ م٢)	٣٣٠	٢١٢	٢١	١٤٠

ملحوظة:

بينما يشير "الإجمالي" إلي مجموع المدن الثلاث فيما يخص "عدد قطع الأراضي الوطنية العامة والمملوكة للدولة"، إلا أنه في حالة "متوسط مساحة قطع الأراضي الوطنية والعامة المملوكة للدولة" و"متوسط سعر الأراضي كل علي حدة حسب بيان الأسعار العامة للأراضي، يعني "الإجمالي" متوسط المدن الثلاث.

و فيما يتعلق بالملكية على أساس المنظمات، تشغل وزارة الأراضي والبنية التحتية والنقل نسبة ٣١٪ من إجمالي قطع الأراضي الوطنية والعامة المملوكة للدولة؛ وتشغل الحكومات المحلية الثلاث، في الإجمالي، نسبة٤٣,٨ ٪. ويبين الجدول رقم (٢) الظروف الحالية للحيازة على أساس المنظمات، التي تضم أكثر من ١,٠٠٠ قطعة أرض وطنية ومملوكة للشعب، ويبين الشكل رقم (٢) توزيع قطع الأراضي الوطنية والعامة المملوكة للدولة على أساس الملكية بمدينة سوون.

الجدول ٢: المنظمات التي تمتلك أكثر من ١,٠٠٠ قطعة أرض وطنية ومملوكة للشعب

المنظمة	وزارة الأراضي والبنية التحتية والنقل	مدينة سوون	مدينة جويانج	مدينة يوجو	محافظة جيونجدو
عدد القطع	٤٦,٢٠٠	٢٠,٨٢١	١٧,٢٣٧	١١,١٣٥	١٥,١٧٩
المنظمة	وزارة الزراعة والغذاء والشئون الريفية	وزارة الاستراتيجية والمالية	وزارة الدفاع الوطني	خدمة الغابات الكورية	-
عدد القطع	١٦,٦٠٨	١٠,٩٤٤	٣,٤٧٤	١,٥٨٩	-

الشكل رقم (٢): خريطة رقمية مساحية مسلسلة للأراضي الوطنية والمملوكة للشعب استناداً للملكية بمدينة سوون

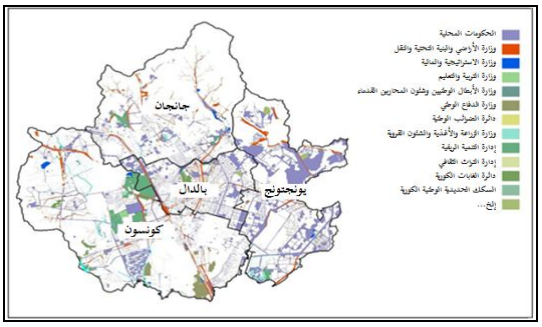

البيانات والمنهجية

البيانات

يمكن تقسيم البيانات إلى بيانات مكانية وبيانات إدا رية عامة. تتكون البيانات المكانية من صور مصححة)الدقة: ٥١ سم(و خرائط رقمية مساحية مسلسلة تتضمن معلومات الرقم المساحي، والمساحة، وعوامل أخرى، وخرائط رقمية تتضمن معلومات مثل خصائص المباني والطرق.

وفي الوقت نفسه، تتكون البيانات الإدا رية العامة من سجل إدارة الأراضي الوطنية والعامة المملوكة للدولة استناداً للرقم المساحي، والملكية والمساحة و فئة الأرض، ومعلومات حول ما إذا كانت الحكومة تفرض رسوما وأعباء للإلزام بالمطابقة عند حدوث أنشطة غير قانونية فيما يخص كل قطعة أرض وطنية عامة ومملوكة للدولة. و بالإضافة إلى ذلك، استخدم نظام التغطية الشاملة، الذي يتم من خلاله حفظ معلومات حول المباني كلها تقريبا ً في كوريا، للحصول على معلومات حول المباني العامة وملكيتها.

المنهجية

يركز هذا المقال، للكشف عن البناء بدون ترخيص فيما يخص قطع الأراضي الوطنية والمملوكة للشعب، على اثنين من الهياكل التمثيلية الرئيسية: المباني و الصوبا ت الزراعية الفينيل.

المباني

تم في البداية رسم الخ ريطة الرقمية المساحية المسلسلة للأراضي الوطنية والعامة المملوكةللدولة، كما هو موضح في الشكل رقم (١)، باستخدام رقم مساحي، يوجد عادةً في الخريطة الرقمية المساحية المسلسلة و سجل الإدارة. ثم تم رسم خريطة رقمية مساحية مسلسلة للاستخدام الوثائقي، تظهر الموقع الذي يفرض عليه إذن الإشغال، والرسوم، والأعباء، الخ... وبعد رسم خريطة رقمية مساحية مسلسلة للأراضي الوطنية والمملوكة للشعب للاستخدام الوثائقي، تم رسم خريطة رقمية مساحية مسلسلة للأراضي الوطنية والعامة المملوكة للدولة لغير الاستخدام الوثائقي باستبعاد قطع الأراضي

الوطنية العامة والمملوكة للدولة المبينة بالخريطة الرقمية المساحية المسلسلة للأراضي الوطنية والعامة المملوكة للدولة للاستخدام الوثائقي من تلك القطع المبينة بالخريطة الرقمية المساحية المسلسلة. ويبين الشكل رقم (٣) الخريطة الرقمية المساحية المسلسلة للأراضي الوطنية والمملوكة للشعب لم دينة سوون.

الشكل رقم (٣): خريطة رقمية مساحية مسلسلة للأراضي الوطنية والعامة المملوكة للدولة لغير الاستخدام الوثائقي لمدينة سوون

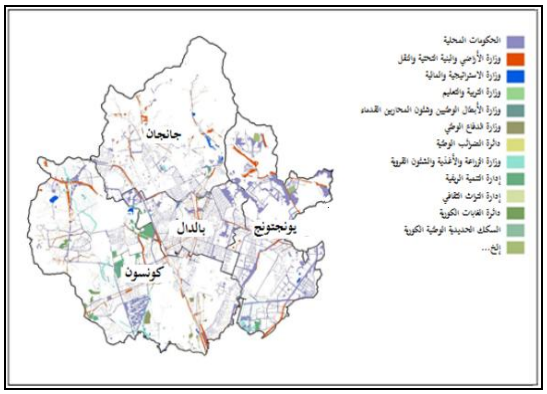

ثم وضعت طوابق البناء للخريطة الرقمية على الخريطة الرقمية المساحية المسلسلة للأراضي الوطنية والعامة المملوكة للدولة لغير الاستخدام الوثائقي، وإذا كان مركز مبنى يقع ضمن قطعة الأ رض الوطنية والعامة المملوكة للدولة لخريطة رقمية مساحية مسلسلة للأراضي الوطنية والعامة المملوكة للدولة لغير الاستخدام الوثائقي افترض أن المبنى يمكن اعتباره مبني بدون ترخيص .

ومع ذلك، عند التحقق من صلاحية النموذج من خلال تطبيقه على واقع الحياة، تم اكتشاف ظواهر مختلفة لم تكن متوقعة من قبل . ولذلك، وضعت معايير إضافية لزيادة دقة النموذج. ويبين الجدول رقم (٣) معايير إضافية للكشف عن المباني التي أنشئت بدون ترخيص .

الجدول ٣: معايير إضافية للكشف عن المباني بدون ترخيص.

١	• يجب استبعاد المباني إذا كان معلومات سمة "الاستخدام" لطابق من البناء تشير أي من المباني التالية: – المباني التربية والتعليم / البحوث – مباني كبار السن / صغار السن – مباني المقابر – المباني الثقافية / التراثية – مباني إدارة النفايات/ المخلفات البشرية – مباني التدريب – مباني الأعمال العامة – مباني الرياضة / النقل
٢	• يجب استبعاد المباني التي يشار إليها باعتبارها "شقة" أو "منزل سكني" في معلومات سمة "النوع" ومنزل في معلومات سمة "الاستخدام"
٣	• يجب استبعاد المباني التي تعتبر "تسهيلات أخرى" في معلومات سمة "الاستخدام"
٤	• يجب استبعاد المباني التي تكون ملكيتها تخص "جهاز المخابرات الوطني" أو "وزارة الدفاع الوطني"
٥	• يجب استبعاد المباني التي تكون قلة أرضها "طريق"، "حديقة"، "خزان مياه"، "مستنقع"، "موقع تاريخي"، "موقع تسهيلات رياضية"، "بنك" "، موقف سيارات".
٦	• يجب استبعاد المباني التي تقل مساحتها أقل عن ٥٠ م٢
٧	• يجب استبعاد المباني التي يمكن افتراض أن معلومات سمة "وظيفتها الرئيسية" تعتبر "عامة"

ويخصص، من بين هذه المعايير، الأرقام ٣–١ لاستبعاد قطع الأراضي الوطنية والعامة المملوكة للدولة، التي يمكن أن يحدث فيها أخطاء كثيرة عند رسم خريطة المباني التي أنشئت بدون ترخيص. و يتم تطبيق المعيار رقم ٤ لأنه توجد معلومات متاحة محدودة جداً عن مبنى إذا كان المبنى يخضع لملكية هذه المنظمات. ووضع المعيار رقم ٥ لأن المبنى في فئات الأرض هذه من المرجح أن يكون مبنى عام. ويشتق المعيار رقم ٦ لأنه يوجد الكثير من المباني التي تقل مساحتها عن ٥٠ م٢ ويصعب فحص كل مبنى أثناء عملية المراجعة. وأخير اً، يشتق المعيار الأخير لأنه يجب استبعاد المبنى الذي يمكن افتراض أنه عام في معلومات سمة "الوظيفة الرئيسية" لطابق من مبنى. وتعتبر الأرقام من ١ إلى ٦موضوعية، بينما يعتبر الرقم٧ ذاتيا.

الصوبا ت الزراعية الفينيل

في حالة الصوبات الزراعية الفينيل، قطع الأرض التي تشمل الحقول القاحلة وحقول الأرز من بين قطع الأراضي الوطنية والعامة المملوكة للدولة في الخريطة الرقمية المساحية المسلسلة للأراضي الوطنية والمملوكة للدولة لغير الاستخدام الو ثائقي، ورسمت الخريطة الرقمية المساحية المسلسلة للأراضي الوطنية والمملوكة للشعب للحقول القاحلة وحقول الأرز لغير الاستخدام الوثا ئقي.

ومع ذلك، بينما يمكن أن تستخدم طوابق البناء للخريطة الرقمية استخداما مباشرا للكشف عن المباني التي أنشئت بدون ترخيص، تعتبر المعلومات ذات الصلة في حالة الصوبات الزراعية الفينيل محدودة ً للغاية. و لذلك، جمعت المعلومات عن الصوبات الزراعية الفينيل من خلال تطبيق طريقة تجزئة الصورة و استخراج الكائن الفردي للصور المصححة. ويبين الشكل رقم (٤) مثالاً تم الحصول عليه عن طريق طريقة تجزئة الصورة و استخر اج الكائن الفردي.

الشكل رقم (٤): مثال لتطبيق طريقة تجزئة الصورة و استخراج الكائن الفردي علي صورة مصححة

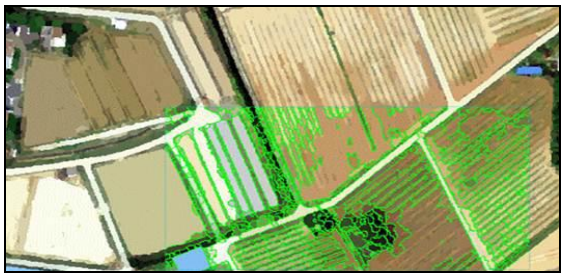

طريقة تجزئة الصورة و استخراج الكائن الفردي عبارة عن تجميع وحدات بكسل لها سمات طيفية ومكانية ونسيجية متماثلة. وهكذا، تقسم طريقة التجزئة الصور الكلية إلي أجزاء، تقابلها تشابه كائنات فعلية في الواقع (بمعنى المباني و الصوبات الزراعية الفينيل، والطرق، الخ). ومن خلال تطبيق المعايير الواردة في الجدول رقم (٤) يمكن تمييز الأجزاء الفردية المطابقة لصوبات زراعية الفينيل بيضاء وسوداء عن تلك الكائنات المطابقة لكائنات أخرى في واقع الحياة.﴾

الجدول ٤: معايير للكشف عن الصوبات الزراعية الفينيل الأبيض والأسود

الخصائص الهندسية:	"الاستطالة"> ٤، و"تناسب المستطيل"> ٠,٦، و ٢ > "طول المحور الصغير" >١٠، والمساحة> ٢٠
خصائص الطيف:	(الصوبات الزراعية الفينيل الأبيض): "التشبع"> ٠,٠٢، و "متوسط الطول الموجي الأزرق > ١٦٠؛ (الصوبات الزراعية الفينيل الأسود): "التشبع"> ٠,٠٢ و "متوسط الطول الموجي الأحمر" + "متوسط الطول الموجي الأخضر" + "متوسط الطول الموجي الأزرق" <١٨٠
حالة الطبقة الفوقية:	لا يجب وضع الكائن متراكب مع "الطبق" في الخريطة الرقمية.

ملحوظة:

الاستطالة: يشير مقياس للشكل إلى نسبة المحور الكبير إلى المحور الصغير من المضلع. ويشتق المحور الكبير والمحور الصغير من مربع الإحاطة الموجه الذي يحتوي الم ضلع.

تناسب المستطيل: مقياس للشكل يشير إلى مدى جودة توصيف الشكل بواسطة مستطيل. تقارن هذه السمة مساحة المضلع إلى مساحة مربع الإحاطة الموجه الذي يحتوي المضلع.

طول المحور الصغير : طول المحور الصغير لمربع الإحاطة الموجه الذي يحتوي المضلع(م).

المساحة: مساحة المضلع (م^2).

التشبع: متوسط قيمة كثافة اللون بالبكسلات. و عندما يكون اللون مشبعا بالكامل، يعتبر اللون في أصدق نسخة له.

متوسط الطول الموجي أحمر (أخضر، أزرق): قيمة متوسطة لقيم البكسلات تضم المنطقة الطول الموجي الأحمر (الأخضر، الأزرق) .

ثم، تم تركيب أجزاء الصوبات الز راعية الفينيل هذه مع الخريطة الرقمية المساحية للأراضي الوطنية والعامة المملوكة للدولة للحقول القاحلة وحقول الأرز لغير الاستخدام الوثائقي للكشف عن البناء دون ترخيص للصوبات الزراعية الفينيل. ويبين الشكل رقم(٥) مثالاً لتطبيق المعيار الوارد بالجدول رقم (٤). على مدينة جويانج

الشكل ٥: مثال للكشف عن الصوبات الزراعية الفينيل في مدينة جويانج

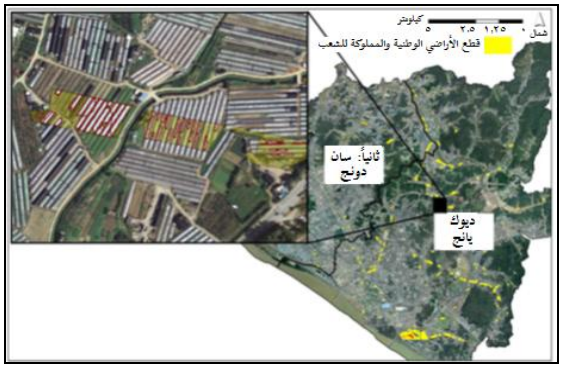

ومع ذلك، عند تطبيق اللوغاريتم المذكور أعلاه، تحدث مشكلة حيث يتم أيضاً في بعض الأحيان استخراج كائنات أخرى. بمعنى أنه يتم أيضاً استخراج ظل البناء في الصورة المصححة، حيث يتسم في بعض الأحيان بنفس خصائص الطيف الهندسي مثل الصوبات الزراعية الفينيل السوداء. ويبين الشكل رقم (٦) مثالاً حيث يتم استخراج ظل البناء.

الشكل رقم (٦): مثال للكشف عن الصوبات الزراعية الفينيل في مدينة جويانج

النتائج

كما هو مبين في الجدول رقم (٥)، يكون العدد الإجمالي لقطع الأراضي الوطنية والعامة المملوكة للدولة التي يفترض أن يقع فيها مبنى بدون ترخيص هو ٥٣٦ قطعةً . ويبين الشكل رقم (٧) مثالين لمباني بدون ترخيص بمدينتي سوون ويوجو.

الجدول رقم (٥): خصائص القطع النهائية للأراضي الوطنية والعامة المملوكة للدولة حيث يفترض أن يقع فيها مبانيأنشئت بدون ترخيص.

	مدينة سوين	مدينة جيانج	مدينة يوجو	الإجمالي
عدد قطع الأراضي الوطنية والمملوكة للشعب	١٢٣	٢٢٦	١٨٧	٥٣٦
متوسط المساحة (م^2)	١,٦١٦	٣,٨٩٥	٨,٨٩٢	٤,٩٨٧
متوسط سعر الأراضي الوطنية والمملوكة للشعب (دولار أمريكي/م^2)	٦٩٥,٦٧٨	٥٦١,٢٤٠	٨٨,٥٧٥	٤٤٠,١٦٨

ملحوظة:

بينما يشير "الإجمالي" لمجموع المدن الثلاث في "عدد قطع الأراضي الوطنية والعامة المملوكة للدولة"، إلا أن "الإجمالي" يشير في حالة "متوسط مساحة قطع الأراضي الوطنية والعامة المملوكة للدولة" و"متوسط سعر الأراضي كل علي حدة حسب بيان الأسعار العامة إلى المتوسط للمدن الثلاث.

الشكل رقم (٧): أمثلة لمباني أنشئت بدون ترخيص بمدينتي سوون ويوجو

مع استخراج ٢٠٧ قطعة من الأراضي الوطنية والمملوكة للشعب من أجل الصوبات الزراعية الفينيل، ظهر ١٤٢ حالة حيث وجد بالتأكيد صوبات زراعية فينيل، مما يدل على نسبة ٧٠٪ من الدقة.

يبين الجدول رقم (٦) النتائج مشيرا إلى المنظمات. يوجد ٥٩ قطعة من الأراضي الوطنية والعامة المملوكة للدولة مستخرجة بشكل صحيح في مدينة جويانج و ٤٤ قطعة من الأراضي الوطنية والعامة المملوكة للدولة في مدينة يوجو، بينما لم يوجد أي قطعة مستخرجة في مدينة سوون. ورغم أن ٣٩ قطعة من الأراضي الوطنية والعامة المملوكة للدولة تم الكشف عنها بشكل صحيح، تلك القطع ليست مدرجة في الجدول رقم (٦)، حيث لم يمكن جمع معلومات عن ملكية قطع الأراضي الوطنية والعامة المملوكة للدولة.

الجدول رقم (٦): خصائص قطع الأراضي الوطنية والعامة المملوكة للدولة والتي تقع بها الصوبات الزراعية من الفينيل

		المنظمة					الإجمالي
		جويانج	يوجو	جويونجي	وزارة الدفاع الوطني	وزارة الأراضي والبنية التحتية والنقل	وزارة الاستراتيجية والمالية	
العينة	جويانج	٣٣	٠	٩	٢	١٢	٣	٥٩
	يوجو	٠	٢	٢	٠	٣٠	١٠	٤٤
الإجمالي		٣٣	٢	١١	٢	٤٢	١٣	١٠٣

أحد الشر و ط الأساسية هو ضرورة تطوير تقنيات المراجعة بمساعدة الحاسبات بدقة كافية. وبناءً علي ذلك، يتحقق هذا البحث من دقة النموذج الذي تم وضعه بموجب طلب من المسئولين في الحكومة المحلية للتحقق من دقة النموذج، كما ذكر في وقت سابق .

وللتأكد من عامل الدقة، تم اختيار ٢٠ قطعة من الأراضي الوطنية والعامة المملوكة للدولة، وهي عبارة عن مواقع بناء، من كل مدينة حيث زارها مسؤولو الحكومة المحلية كل قطعة من الأراضي الوطنية والعامة المملوكة للدولة للتأكد من وجود مباني أنشئت دون ترخيص. واستناداً للاختبارات الميدانية، وجد ٥٨ مبنى منشأ دون ترخيص بالنسبة لعدد ٦٠قطعة من الأراضي الوطنية والعامة المملوكة للدولة مما يدل على معدل دقة بنسبة ٩٧ ٪. الشكل رقم (٨): التحقق من المباني التي أنشئت دون ترخيص من خلال رحلة ميدانية إلى مدينة جويانج

ويبين الشكل رقم (٨) مثالاً وجد بمدينة جويانج.

الاستنتاجات

تبين أنه يمكن أن تكون نظم المعلومات الجغرافية أداة مفيدة للكشف عن البناء دون ترخيص فيما يخص المباني والصوبات الزراعية الفينيل عن طريق استخدام المعلومات المكانية من هياكل في واقع الحياة، جنباً إلى جنبٍ مع بيانات الإدارة المتعلقة بقطع الأراضي الوطنية والعامة المملوكة للدولة بمنهج أكثر شمولاً ونظامية . و قد يكون لهذا البحث المحددات التالية:

استبعاد ١٥,٥٠٩ قطعةً من الأراضي الوطنية والعامة المملوكة للدولة من هذا البحث، حيث يوجد اختلاف في المعلومات بين الخريطة الرقمية المساحية المسلسلة وسجل الإدارة؛ ولا نستطيع التأكد من وجود كل مشكلات البناء دون ترخيص لعدد ٥٣٦ قطعة من الأراضي الوطنية والعامة المملوكة للدولة التي تم استخراجها، رغم أنه من المؤكد أن النموذج يبين مستوى عال من الدقة على أساس الاختبارات الميدانية لعدد ٦٠قطعة من الأراضي الوطنية والعامة المملوكة للدولة.

المراجع

جونجسما إي، جراف إف "استخدام نظم المعلومات الجغرافية لمراجعة الجهود المبذولة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية، يوليو ٢٠٠٨. وزارة الأراضي والنقل والشئون البحرية بكوريا، "خطة تنفيذ ٢٠١٠ (٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣) للسياسة الجغرافية المكانية الوطنية"، (في كوريا)

وزارة الأراضي والبنية التحتية والنقل لكوريا ، "خطة تنفيذ ٢٠١٤ للسياسة الجغرافية المكانية الوطنية"، (في كوريا) وزارة الأراضي والبنية التحتية والنقل بكوريا ، "التقرير السنوي الإحصائي المساحي الوطني ٢٠١٤"، (في كوريا) بلاشك، تي، ٢٠١٠، "تحليل الصور استناد اً للكائنات من أجل الاستشعار عن بعد"، الجمعية الدولية للمسح التصويري و الاستشعار عن بعد، مجلة المسح التصويري و الاستشعار عن بعد، ٦٥، ١٦-٢. حسين، إم، تشن، دي، تشنج، إيه، و يي، إتش، ستانلي، دي، ٢٠١٣، "الكشف عن التغيير من صور الاستشعار عن بعد: من الاستناد للبكسلات إلى المناهج القائمة على الكائنات"، الجمعية الدولية للمسح التصويري و الاستشعار عن بعد، مجلة المسح التصويري و الاستشعار عن بعد، ٨٠، ١٠٦-٩١.

داخل الإنتوساي

مراجعة المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٣٠ أخلاقيات المهنة للإنتوساي

خلفية أقر المعيار الدولي للأجهزة العليا للر قابة رقم ٣٠ – أخلاقيات المهنة للإنتوساي – بالمؤتمر السادس عشر للإنتوساي المنعقد بمدينة مونتيفيديو سنة ١٩٩٨. وكوّنت اللجنة المحفزة للجنة المعايير المهنية للإنتوساي، بمدينة ستوكهولم، في يونية ٢٠١٣، فريقا يقوم بتقييم أولي لما إذا كان المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٣٠ يحتاج إلى إعادة نظرللتأكد من ملاءمته مع بيئة مراجعة حسابات القطاع العام الحالية. و تم تكوينفريق مراجعة المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٣٠ وضم الأجهزة العليا للرقابة لكل من إندونيسيا و بولندا (قائد المشروع) و البرتغال والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

التقييم الأولي

لتحديد ما إذا كانت أخلاقيات المهنة في حاجة إلى مراجعة، تم طلب مدخلات من مجتمع الإنتوساي كله، من خلال استطلاع تم توزيعه على الانترنت في فبراير ٢٠١٤. ووفقاً لاستجابة المستطلعين، يحتاج المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٣٠ إلى مراجعة بحيث يجب أن يركز– من بين أمور أخرى– علي الانتقال من منظور مراجع الحسابات الفرد إلى منظور الجهاز الأعلى للرقابة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لأصحاب الشأن؛ بحيث يتم التأكيد على أهمية الثقافة الأخلاقية؛ و إعادة النظر في المبادئ الجوهرية والقيم الأساسية؛ ومراعاة مراقبة المطابقة للمتطلبات الأخلاقية، بما في ذلك إدارة الأخلاق والرقابة عليها؛ وتحسين درجة وضوح المستند. وأشار المسح أيضاً إلى الحاجة لتوجيه وأمثلة إضافية. وفي ضوء هذه النتائج، تم تقديم مشروع اقتراح ووافقت عليه اللجنة المحفزة للجنة المعايير المهنية في مايو ٢٠١٤ .

إعداد الوثيقة المنقحة

تم زيادة أعضاء الفريق، من أجل إجراء مراجعة فعلية للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم٣٠ ، وإتاحة تمثيل إقليمي على مستوى أوسع، ليشمل أيضا ممثلين عن الأجهزة العليا للرقابة لكل من ألبانيا و تشيلي والمجر و الكويت و المكسيك و ناميبيا و هولندا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا، معممثلين من المجلس الدولي للمعايير الأخلاقية للمحاسبين. وقد قام الفريق، من خلال الاجتماعات والمراسلات، بإعداد نسخة منقحة من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٣٠، واضعاً دائماً في الاعتبار النتائج التي توصل إليها المسح. وأرسلت الوثيقة، في خريف ٢٠١٥، إلى اللجنة المحفزة للجنة المعايير المهنية للإنتوساي من أجل الموافقة عليها وعرضها على الموقع الإلكتروني www.issai.org للتعليق عليها.

ماذا تغير في المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٣٠ المعدل

يتمثل التغيير الرئيسي بالمقارنة مع النسخة الحالية لأخلاقيات المهنة للإنتوساي في الصياغة الجديدة للقيم الأساسية التي يرتكز عليها السلوك الأخلاقي. ونوضح هذه القيم، جنباً إلى جنبٍ مع شرح موجز كل قيمة، فيما يأتي :

- **النزاهة** – التصرف بصدق وبطريقة موثوق بها و بحسن نية و لتحقيق الصالح العام.

- **الاستقلالية والموضوعية** – التصرف بطريقة محايدة وغير متحيزة.

- **الكفاءة** – الحث على المعرفة والمهارات المناسبة للدور، والعمل باستمرار طبقاً للمعايير المعمول بها.

- **السلوك المهني** – المطابقة للقوانين واللوائح والاتفاقيات المعمول بها، وتجنب أي أنشطة قد تشوّه سمعة الجهاز الأعلى للرقابة.

- **السرية** – حماية المعلومات بشكل ملائم.

وهناك تغيير جوهري آخر في أن المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٣٠ يستهدف الآن إمكانية التطبيق على الأجهزة العليا للرقابة وجميع العاملين بها. ويشمل هذا التطبيق رئيس الجهاز الأعلى للرقابة، و المناصب الإدارية وجميع الأفراد العاملين مباشرة بها، أو المتعاقدين لمزاولة العمل نيابةً عن الجهاز الأعلى للرقابة. ويجب علي جميع هؤلاء الأفراد مراعاة القيم المنصوص عليها في نشاطهم المهني و بطريقة ملائمة كما هو الحال في حياتهم الخاصة.

و أحد الأمور الجديدة التي أدخلت في المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٣٠ المعدل هو قسم مخصص للمسئوليات الشاملة للأجهزة العليا للرقابة في مجال تعزيز الأخلاق والإدارة. وقد تم ذلك بهدف تشجيع الأجهزة العليا للرقابة لتهيئة الظروف للعاملين بها وتزويدهم بالحوافز اللازمة للاعتزاز بالقيم الأخلاقية، بدلاً من تركهم وحدهم يواجهون المعضلات الأخلاقية.

هيكل الوثيقة

يتبع المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٣٠ المعدل هيكلاً جديداً، حيث يتضمن مقدمة تمهيدية وقسم مخصص للمنهجية الشاملة للسلوك الأخلاقي، و قسم مخصص للمسئولية الشاملة للأجهزة العليا للرقابة وخمسة أقسام لاستكشاف كل قيمة أساسية على حدة.

يميز الاقتراح بين المتطلبات والإرشادات تمييزاً واضحاً. يجب المطابقة لجميع المتطلبات، سواء من جانب الأجهزة العليا للرقابة أو من جانب العاملين بها. ويستهدف ذلك توضيح المبادرات والضوابط والسلوكيات التي تعتبر متطلبات أساسية لضمان الثقة والمصداقية.

ويتم تقديم إرشادات التطبيق بشكل منفصل لمساعدة كل من الأجهزة العليا للرقابة والعاملين بها في تلبية المتطلبات، بناء علي ما طلبه المشاركون في المسح. يمكن التمييز بين المتطلبات و إرشادات التطبيق بشكل واضح في المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٣٠ المعدل من خلال العرض المرئي ومن خلال اللغة المستخدمة.

الوضع الحالي والإجراءات القانونية

وافقت اللجنة المحفزة للجنة المعايير المهنية، في أكتوبر ٢٠١٥، علي مسودة مشروع المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٣٠ المعدل. وقد وضعت مسودة المشروع على الموقع الإلكتروني للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة **www.issai.org** و الذي ظل مفتوحاً لتلقي التعقيبات حتى ١ فبراير ٢٠١٦ .

وبمجرد التعديل تبعاً للتعقيبات، وبعد اجتياز الإجراءات القانونية للمعايير المهنية الإنتوساي، سيقدم المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ٣٠ المعدل للحصول على موافقة مؤتمر الإنتوساي المنعقد في ديسمبر ٢٠١٦ .

و يمكن إرسال أي أسئلة تتعلق بهذا المشروع للبريد الإلكتروني الآتي: **ISSAI30.Review@nik.gov.pl**.

منظمة الأجهزة العليا للرقابة لأمريكا اللاتينية والكاريبي (أولاسيفس)

الجمعية الخامسة والعشرون: مشاركة المواطنين في عمل الأجهزة العليا للرقابة. تعزيز تكنولوجيا المعلومات وأمن الاتصالات، واستخدام قواعد البيانات في المراجعة الفعالة

الأستاذ/ إنريكي بينيا نييتو رئيس الولايات المكسيكية المتحدة يتحدث أمام الوفود المشاركة في الجمعية الخامسة والعشرين لأولاسيفس بشأن أهمية مساءلة القطاع العام والدور الذي تؤديه الأجهزة العليا للرقابة للتأكد من ثقة الشعب في حكومته.

رحب الأستاذ/ إنريكي بينيا نييتو، رئيس الولايات المكسيكية المتحدة، بالوفود المشاركة من جميع أنحاء الأمريكتين في الجمعية الخامسة والعشرين لمنظمة الأجهزة العليا للرقابة لأمريكا اللاتينية والكاريبي (أولاسيفس) المنعقدة يوم ٢٣ نوفمبر ٢٠١٥ بمدينة كويريتارو، بالمكسيك). حضر الجمعية المئات من الموفدين من ٢٣ دولة.

وانضم إلى الرئيس/ نييتو، من بين آخرين، الأستاذ/ فرانسيسكو دومينجيز سيرفيان، حاكم ولاية كويريتارو، والأستاذ/ فيرجيليو اندرادي مارتينيز، وزير الشئون العامة، والأستاذ/ لويس مالدونادو فينيجاس، رئيس مفوضية الإشراف على الرقابة العليا للولايات المكسيكية المتحدة. و كان أيضا في الحضور زملاء من الإنتوساي مثل الأستاذة/ مونيكا جونزاليس–جارسيا–كوس، مدير التخطيط الاستراتيجي للإنتوساي. و الأستاذ/ فريدي ندجيمبا، رئيس العمليات للمنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة علي الأموال العامة أفروساي)؛ و الأستاذ/ هوراسيو سابوآي فيير ا، مبادرة تنمية الإنتوساي؛ لاظهار الدعم للأولاسيفس وشركائها في المنطقة.

وقام الأستاذ/ خوان مانويل بورتال، المراجع العام للمكسيك والوزير/ أرولدو سيدراز دي أوليفيرا، رئيس محكمة المحاسبات البرازيلية، بافتتا ح الجمعية الخامسة والعشرين لأولاسيفس.

وبدأت الوفود، في اليوم التالي، مناقشات مكثفة للموضوع الأول للجمعية: مشاركة المواطنين في عمل الأجهزة العليا للرقابة. و وافقت الجمعية علي أنه يستحيل تجاهل الدور الذي يؤديه المجتمع باعتباره صاحب شأن في المساءلة عن الأموال العامة.

وفي الواقع، تعتبر مشاركة المجتمع دعما للأجهزة العليا للرقابة.

لاحظت الجمعية وجود عدد من الأسئلة المتعلقة بإشراك المواطنين. واكتشفت الوفود وجود حاجة لدفع هذه المناقشة حول سؤالين رئيسيين: ماذا يعني بالضبط إشراك المواطنين، وما الآثار المتر تبة عليه.

وتضمنت الأسئلة الأخرى التي طرحت أثناء المناقشات تلك الأسئلة المتعلقة بالتأكد من جودة المدخلات الواردة من المواطنين في أعمال المراجعة؛ و تحديد الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية للأجهزة العليا للرقابة؛ وتطوير لغة مشتركة للعمليات المراجعة التشار كية.

كما لاحظ المشاركون في الجمعية وجود عدد من المنافع الناشئة عن إشراك المواطنين. لاحظوا، على وجه التحديد، أن زيادة إشراك المواطنين في أعمال المراجعة يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التواصل الفعال مع المجتمع ككل.

ويمكن أن يسهم أيضاً هذا الإشراك في خلق ثقافة المساءلة، وتحسين الوصول إلى المعلومات الرسمية، والقبول العام للتقارير الرقابية.

وناقشت الجمعية أيضاً موضوع ثان: تعزيز تكنولوجيا المعلومات وأمن الاتصالات واستخدام قواعد البيانات للمراجعة بكفاءة. لاحظت الجمعية أن موارد تكنولوجيا المعلومات عنصر أساسي في جعل مكاتب المراجعة أكثر كفاءة وزيادة تأثير عملها. يقدم استخدام موارد تكنولوجيا المعلومات العديد من المزايا، مثل الاستغلال الأمثل للموارد، وخفض التكلفة، وتعزيز وتكامل مجموعات البيانات المختلفة.

كما لاحظت الجمعية أن قضايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطرح عدد اً من التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة في المنطقة. و أعرب المشاركون عن قلقهم إزاء انتهاكات أمن المعلومات، والتطور السريع للتكنولوجيات الرئيسية المرتبط بمخاطرة عدم ملاحقة بعض الأجهزة العليا للرقابة له، والقيود على الإطلاع علي المعلومات من بعض قطاعات المجتمع والحكومة، والمخاوف المتعلقة بتوافق الأنظمة بين بعض هيئات القطاع العام والأجهزة العليا للرقابة.

وبالإضافة إلى المناقشات المتعلقة بموضوعات المؤتمر، قدم عدد من كبار الشخصيات من المنظمات الدولية معلومات عن مشروعاتهم، والتي تضمن الكثير منها دعم تنمية الأجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء المنطقة. قد قامت قيادات من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و البرامج الإنمائي للأمم المتحدة، و مفتش عام منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنظمة الألمانية للتعاون الدولي بتقديم العروض التقديمية.

لجنة المعايير المهنية

منتدى مشترك للخبراء التقنيين

قام المجلس التنفيذي، في اجتماعه المنعقد سنة ٢٠١٤ بمدينة فيينا، بتكليف رؤساء أهداف لجنة المعايير المهنية، و لجنة بناء القدرات، ولجنة تقاسم المعرفة وخدمات المعرفة بالمسؤولية المشتركة عن تجميع منتدى خبراء تقنيين لمعالجة قضايا وضع المعايير في الإنتوساي. وقد تزايد وضوح الحاجة إلي "فرز" إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة لمواكبة العدد المتزايد من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة التي يجري تطويرها، ولذا فإن المهمة الأولى للمنتدى هي توفير فروق واضحة بين معايير المراجعة، وغيرها من المعايير (المتطلبات)، والمبادئ التوجيهية، ووثائق أفضل الممارسات فيما يتعلق بالمراجعة والأخلاقيات والاستقلالية وتنمية القدرات.

وقد تم الآن إنشاء المنتدى المشترك ويضم الآن ١٥ عضواً مستعدين لبدء العمل تحت قيادة الأستاذة/ جانجا كابا فارابو من الجهاز الأعلى للرقابة للهند، التي عينت رئيسة للمنتدى. والتقي الأعضاء لأول مرة في ديسمبر ٢٠١٥ لعقد اجتماع انطلاق العمل، الذي شمل لقاءات مع الاتحاد الدولي للمحاسبين ومعهد المراجعين الداخليين، و زيارة إلى الأمم المتحدة – حيث كانت أهداف التنمية المستدامة على جدول الأعمال– وجلسة عمل مع البنك الدولي.

للحصول على قائمة أعضاء المنتدى المشترك، يرجى زيارة موقع لجنة المعايير المهنية: www.psc-intosai.org.

كيف تم تجميع المنتدى ؟

حظى التأكد من أن تكوين المنتدى المشترك يعكس عضوية الإنتوساي من حيث التمثيل الإقليمي، ونماذج الجهاز الأعلى للرقابة وأنواع المراجعة و خبرة تطوير قدرات المراجعة بأهمية حيوية لكل من المجلس التنفيذي ورؤساء الهدف، و أرشد هذا المطلب عملية الاختيار من البداية إلى النهاية.

و تلقى أعضاء الإنتوساي، في مارس ٢٠١٥، خطاباً من رؤساء الأهداف الثلاثة لتشجيعهم على تسمية مرشحين للمنتدى المشترك.

وبعد شهرين تقدم ٣٠ جهازاً أعلي للرقابة – يمثلون ستة من مناطق الإنتوساي السبعة – وأعربوا عن اهتمام بالغ بالمشاركة في تعزيز وضع معايير الإنتوساي من خلال ترشيح ٨٢ مرشحاً من أجل المنتدى. وقام رؤساء الأهداف الثلاثة، خلال مايو ويونية ويوليو، بتدقيق الطلبات المقدمة، وبعد ذلك تم تضييق المجال إلى قائمة مختصرة تضم ٢٠ مرشحاً، تم تخفيضها مرة أخرى إلى ١٦ مرشحاً)بما في ذلك رئيس المنتدى(بعد أن تم إجراء مقابلات شخصية مع المرشحين عبر الهاتف.

الخطوات القادمة

سيرفع المنتدى تقريراً عن التقدم المحرز في اجتماعات اللجنة المحفزة للجنة المعايير المهنية و لجنة بناء القدرات ولجنة مشاركة المعرفة وخدمات المعرفة سنة ٢٠١٦ وسيعد تقرير نهائي عن المشروع للعرض علي اجتماع المجلس التنفيذي سنة ٢٠١٦ مع توصياته لتعزيز إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. كما سيقرر أعضاء المجلس التنفيذي، في هذه المناسبة، ما إذا كان يجب أن يصبح المنتدى المشترك هيئة دائمة في الإنتوساي بعد سنة ٢٠١٦ .

و ربما يُطْلَب، في هذه الحالة، من المنتدى تولي المزيد من المسئوليات من أجل الموافقة على محتوى معايير الإنتوساي، مما سيتطلب إعادة النظر في الصيغة الحالية للإجراءات المتبعة بالنسبة للمعايير المهنية للإنتوساي. و سيتم التشاور مع مجتمع الإنتوساي، خلال الربع الأول أو الثاني من سنة ٢٠١٦، بشأن نسخة معدلة من الإجراءات المتبعة التي تعرف هذا التطور المحتمل.

الاجتماع القادم للجنة المحفزة للجنة المعايير المهنية

تقرر عقده يومي ٢٦ و٢٧ مايو ٢٠١٦، بمدينة كوبنهاجن.

مجموعة عمل المراجعة البيئية

مالطا ترحب بمجموعة عمل الأوروساي للمراجعة البيئية في اجتماعها السنوي الثالث عشر

انعقد الاجتماع السنوي الثالث عشر لمجموعة عمل الأوروساي لمراجعة البيئة، في مالطا، خلال الفترة من ٦ إلي ٨ أكتوبر ٢٠١٥. و كان الموضوع البيئي الرئيسي للاجتماع قضايا المراجعة المتعلقة بالنفايات والكيماويات الصناعية. وكان الموضوع السائد للمراجعة هو الوصول إلى أصحاب الشأن بالأجهزة العليا للرقابة. و سبق الاجتماع السنوي ندوة تدريبية فيما يتعلق بمراجعة الآثار البيئية للزراعة انعقدت يوم ٥ أكتوبر ٢٠١٥ .

شارك في الاجتماع السنوي واحد وسبعون مشاركا من ٣٠ جهازاً أعلى للرقابة، ضموا ممثلين عن مجموعات عمل المراجعة البيئية للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنتوساي) وكذلك منظمة الأجهزة العليا للرقابة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (أولاسيفس) .

وركزت الندو ة التدريبية على الآثار البيئية السلبية للزراعة فضلاً عن اتخاذ تدابير لإدارة هذه الآثار ودعم المشروعات الزراعية للاتحاد الأوربي. كما شملت الندوة عروضاً تقديمية ومناقشات حول تجارب الأجهزة العليا للرقابة المتعلقة بسير عمليات المراجعة البيئية فيما يخص قطاع الزراعة. و قد قام كل من الأستاذة/ سيلفيا جاورونسكا (الوكالة الأوربية للبيئة)، والأستاذ/ جيريمي كريسبين (المفوضية الأوربية، المديرية العامة للبيئة)، و الأستاذة/ كريستينا بورشمان (المفوضية الأو ربية، المديرية العامة للزراعة والتنمية الريفية) بتقديم كلمات رئيسية.

وقام الأستاذ/ أنتوني ميفسود، المراجع العام لمالطا، بصفته رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المضيف، والدكتور/ آلار كاريس، المراجع العام لاستونيا، بصفته رئيس مجموعة عمل الأوروساي لمراجعة البيئة، بالترحيب الرسمي بالوفود في الاجتماع السنوي الثالث عشر لمجموعة عمل الأوروساي للمراجعة البيئية. وتناول الموضوع الرئيسي للاجتماع: قضايا المراجعة المتعلقة بالنفايات والكيماويات الصناعية. قام كل من الدكتو رة/ كاثي ماجواير (الوكالة الأوربية للبيئة)، والأستاذ/ كيفن جات (جامعة مالطا)، والأستاذة/ ماري دولهوفير)شركة بيرو(بتقديم كلمات رئيسية.

وتمت الدراسة المستفيضة للموضوع المتعلق بالنفايات والكيماويات الصناعية من خلال العروض التقديمية للأجهزة فضلاً عن المناقشات العامة والجماعية للأجهزة العليا للرقابة. وركزت المناقشة فيما يتعلق بهذا الموضوع أساساً على معالجة النفايات الصناعية، وإدارة النفايات الخطرة، و معالجة النفايات

الطبية، وتنظيم إدارة النفايات الصلبة والتخلص منها، فضلاً عن تلوث الهواء، وسياسة تغير المناخ.

و تم عمل مقدمة للموضوع الثاني للاجتماع السنوي بعنوان الوصول إلى أصحاب الشأن من خلال كلمة رئيسية ألقاها الدكتور/ آجي جونسن،)كلية العلوم التطبيقية، جامعة أوسلو و أكرشوس(. وعرض عدد من الأجهزة العليا للرقابة الأساليب والمناهج المعتمدة للتأكد من وصول الملاحظات والنتائج التي توصلت إليها المراجعة إلي أصحاب الشأن.

واختتمت الفعالية باجتماع عمل حيث قدمت أمانة مجموعة عمل الأوروساي للمراجعة البيئية تقرير إنجاز وخطة العمل للفترة المقبلة. كما عرضت مجموعة عمل الإنتوساي للمراجعة البيئية تقرير إنجاز وقدمت مبادراتها المقبلة. و بالإضافة إلى ذلك، قامت مجموعة عمل الأولاسيفس للمراجعة البيئية بمناقشة الملاحظات والنتائج التي توصلت إليها عمليات المراجعة التنسيقية للموارد المائية.

كما انطوي اجتماع العمل علي تقارير إنجاز عن حالة عمليات المراجعة التعاونية، وبالتحديد مراجعة حسابات الأموال المخصصة للنكبات والكوارث، فضلًا عن المراجعة المتعلقة بحماية منطقة حوض مصارف المياه لنهر بوك بأوكرانيا من التلوث. و أدرج بهذه الجلسة أيضاً مناقشة عامة حول الأنشطة الجارية لمجموعة عمل الأوروساي للمراجعة البيئية، تضمنت إمكانية إجراء المزيد من عمليات المراجعة التعاونية، فضلاً عن التعاون المستمر بين الأجهزة العليا للرقابة.

وتتاح معلومات مستفيضة حول هذه الفعالية بالموقع الإلكتروني لمجموعة عمل الأوروساي لمراجعة البيئة:

http://www.eurosaiwgea. org/meetings/Pages/13th-Annual-meeting. aspx

توجد المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

على وسائل التواصل الاجتماعي:

تابعونا على تويتر في:

INTOSAIJournal@

أعربوا عن إعجابكم بنا علي الفيسبوك في:

www.facebook.com/INTOSAIJournal

تحديث مبادرة تنمية الإنتوساي

يبقيك تحديث مبادرة تنمية الإنتوساي على علم بالتطورات فيما يخص عمل وبرامج مبادرة تنمية الإنتوساي.

ولمعرفة المزيد عن هذه المبادرة، ومواكبة الفعاليات بين طبعات المجلة، يرجى القيام بزيارة الموقع الإلكتروني للمبادرة:

http://www.idi.no

ولمطالعة المعلومات المرتبطة بمبادرة تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (برنامج ثري آي)، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لهذه المبادرة:

http://www.idicommunity.org/3i

عقد اجتماع مجلس إدارة مبادرة تنمية الإنتوساي في أوسلو

التقى مجلس إدارة مبادرة تنمية الإنتوساي بمدينة أوسلو يوم ٣ نوفمبر ٢٠١٥، لعقد اجتماعه الثاني لهذا العام. اعتمد المجلس الخطة التشغيلية لمبادرة تنمية الإنتوساي للفترة من ٢٠١٦ إلي ٢٠١٨ والموازنة عن نفس الفترة. وقد تمت الموافقة على ثمانية برامج جديدة في الخطة التشغيلية الجديدة.

وتشمل هذه البرامج: استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة؛ المرحلة الثانية من برنامج ثري آي؛ استراتيجية الجهاز الأعلى للرقابة و قياس الأداء وإعداد التقارير؛ دور الجهاز الأعلى للرقابة في مكافحة الفساد؛ إشراك الجهاز الأعلى للرقابة مع أصحاب الشأن؛ تعزيز قدرات التعلم الالكتروني؛ القيادات الشابة للجهاز الأعلى للرقابة؛ ومراجعة أهداف التنمية المستدامة.

كما تداول المجلس قضايا أخرى تتضمن تسجيل مبادرة تنمية الإنتوساي للمخاطر المشتركة، دعم تنمية قدرات الأجهزه العليا للرقابة أعضاء المجموعة اللغوية الفرنسية للأفروساي، التعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة وتنفيذ التوصيات الصادرة عن مراجعة حو كمة مبادرة تنمية الإنتوساي.

وتتاح أوراق اجتماع مجلسمبادرة تنمية الإنتوساي بالموقع الإلكتروني للمبادرة: **www. idi.no** .

الشراكة بين مبادرة تنمية الإنتوساي والجهاز الأعلى للرقابة لتركيا

قامت مبادرة تنمية الإنتوساي ومحكمة المحاسبات التركية، يوم ١٣ أكتوبر ٢٠١٥، بتوقيع مذكرة تفاهم من أجل التعاون في مجال تنمية و تطوير قدرات الأجهزة العليا للرقابة. وينطوي هذا التعاون على الدعم المقدم من محكمة المحاسبات التركية في طباعة المواد المرجعية لمبادرة تنمية الإنتوساي، واستضافة فعاليات مبادرة تنمية الإنتوساي وإعارة الموظفين .

انضمام وزارة الشئون الخارجية للمجر لعضوية مجلس الإدارة باعتبارهه جهة مانحة لمبادرة تنمية الإنتوساي

قد وافقت حكومة المجر علي منحة بمبلغ ١٢٨,٠٠٠,٠٠٠ فورنت مجري لتمو يل جزء من برنامج مبادرة تنمية الإنتوساي بشأن مكافحة الجهاز الأعلى للرقابة للفساد. وتم توقيع الاتفاقية بين مبادرة تنمية الإنتوساي و وزارة الشئون الخارجية للمجر في يناير ٢٠١٦.

الوفود المشاركة في اجتماع مجلس إدارة مبادرة تنمية الإنتوساي، نوفمبر ٢٠١٥

انعقاد الاجتماع الثامن للجنة المحفزة للتعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة في البرازيل

انعقد هذا الاجتماع يوما ٦ و٧ أكتوبر ٢٠١٥، وحضره ٥٠ ممثلا من الإنتوساي ومجتمع المانحين الدوليين. تم تقييم إنجازات هذا التعاون، بعد خمس سنوات من إنشائه، و مناقشة التوجه الاستراتيجي لفترة السنوات الثلاثة القادمة. و درست اللجنة المحفزة نتائج تقييم خارجي أجرى مؤخراً للتعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة. أكد التقييم على أهمية استمرار الشراكة وأبرز أنه حدثت تغييرات إيجابية، منذ تأسيس هذا التعاون سنة ٢٠١٠، في أنماط السلوك بين كل من الأجهزة العليا للرقابة والمنظمات المانحة. ويجري الآن إنجاز عمل لوضع وثيقة برنامج لفترة السنوات الثلاثة القادمة)٢٠١٨-٢٠١٦(.

مبادرة تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (برنامج ثري آي)

بدء المرحلة الثانية من برنامج ثري آي

عقد اجتماع المرحلة الثانية من برنامج ثري آي في بوتان خلال الفترة من ٢٣ إلي ٢٧ نوفمبر ٢٠١٥. واستهدف الاجتماع تحديد إطار نتائج للمرحلة الثانية من برنامج ثري آي، و الحصول على ردود فعل الخبراء بشأن مشروع إطار كفاءات الإنتوساي، والاتفاق على هيكل التوجيهات الأساسية لدراسة أولية لتنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، والاتفاق على تحديث إصدارات برنامج ثري آي. وقد اجتمع تسعة خبراء من مناطق الإنتوساي المختلفة واللجان الفرعية التابعة للجنة المعايير المهنية الإنتوساي للعمل بشأن الأهداف المذكورة أعلاه.

ورشة عمل ثري آي لمبادرة تنمية الإنتوساي-الأرابوساي حول استعراض أدوات تقييم المطابقة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وتسهيل تلك المعايير

عقدت في الكويت خلال الفترة من ١٦ إلي ٢١ نوفمبر ٢٠١٥ ورش عمل لاستعراض أدوات تقييم المطابقة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة فيما يخص المراجعة المالية، ومراجعة الأداء، ومراجعة المطابقة. واستهدفت ورش العمل هذه تقديم ردود فعل الخبراء والزملاء بشأن الأدوات المفعلة لتقييم المطابقة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. تم استعراض ثلاثة وأربعون تقريراً عن هذه الأدوات (١٥ تقرير مراجعة التزام، ١٤ تقريراً مراجعة مالية، ١٤ تقريراً مراجعة أداء). وعقد في نفس المكان، خلال الأسبوع التالي، ثلاث ورش عمل لتسهيل المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (مراجعة الالتزام، و المراجعة المالية، ومراجعة الأداء). وتمثل ورش العمل هذه المرحلة الأخيرة من برامج شهادة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في الأرابوساي. تم تدريب اثنين وثمانين مشاركاً من ١٦ جهازاً أعلى للرقابة علي تسهيل التنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (٢٥ مراجعة مالية، و٢٨ مراجعة أداء، و٢٩ مراجعة التزام) .

برنامج ثري آي لمبادرة تنمية الإنتوساي-الأولاسيفس لمراجعة الأداء التعاونية لبرامج التخفيف من حدة الفقر

تقوم مبادرة تنمية الإنتوساي والأولاسيفس، كجزء من برنامج ثري آي في منطقة الأولاسيفس، بتسهيل مراجعة الأداء التعاونية لبرامج التخفيف من حدة الفقر لثمانية أجهزة عليا للرقابة. وهذه المراجعة ستساعد علي اختبار مفاهيم المخاطرة والتأكد في مجال مراجعة الأداء المعنية بالإضافة إلى تجريب نموذج المراجعة التعاونية الجديد الذي وضعته مبادرة تنمية الإنتوساي. اجتمع ستة خبراء من الأجهزة العليا للرقابة لكل من الأرجنتين و البرازيل و كولومبيا و السلفادور و جو اتيمالا في البرازيل خلال الفترة من ١٥ إلي ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥ لتصميم وتطوير برنامج تعلم مشترك لدعم الأجهزة العليا للرقابة في إجراء هذه المراجعة . و تم تقديم هذه الدورة الإلكترونية للمشاركين من ثمانية أجهزة عليا للرقابة لمدة ستة أسابيع خلال الشهور من أكتوبر إلى ديسمبر ٢٠١٥.وبعد الانتهاء من الدورة الإلكترونية سيتم تنفيذ المراجعة التعاونية في أجهز تهم العليا للرقابة كل فيما يخصه.

برنامج ثري آي لمبادرة تنمية الإنتوساي-المجموعة اللغوية الفرنسية للأفروساي: برنامج شهادة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة

(المشاركون الذين تم اختيارهم لبرنامج شهادة ثري آي)

أجريت عملية الاختيار على الانترنت باستخدام موقع التعلم الإلكتروني لمبادرة تنمية الإنتوساي. وقد تم اختيار المشاركين من ١٨٣ مرشحاً مع مراعاة تمثيل الأجهزة العليا للرقابة والتوازن بين الجنسين و المنصب الإداري. وقد تم اختيار ٩٦ مشاركا من ١٩ جهازاً أعلى للرقابة مع تخصيص ٣٢ مشاركاً لكل مجال من المجالات الثلاثة: مراجعة الالتزام، و المراجعة المالية و مراجعة الأداء. وقد تم الاختيار يوم١١ سبتمبر ٢٠١٥ .

ورشة عمل تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة من أجل مراجعة الأداء

عقدت ورشة العمل خلال الفترة من ٢ إلي٢٠ نوفمبر٢٠١٥ ، في الكاميرون، لتدريب المشاركين المختارين على منهج المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في مراجعة الأداء وعلى كيفية استخدام أدوات تقييم المطابقة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة)المستويان ٢ و٤(لتعيين احتياجات أجهز تهم العليا للرقابة ووضع استراتيجيات لتنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في مجال مراجعة الأداء بناء على الاحتياجات، وتنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة لمراجعة الأداء. وحضر واحد وثلاثون مشاركاً مع مشاركة سبعة خبراء من الكاميرون وكندا وبوروندي وجيبوتي والسنغال.

برنا مج ثري آي لمبادرة تنمية الإنتوساي- الأوروساي

إجراء و رشة عمل استعراض أدوات تقييم المطابقة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة من أجل جهاز البوسنة والهرسك.

تم تحويل ورشة عمل الاستعراض الإقليمية لمبادرة تنمية الإنتوساي المدرجة بالخطة أساسا للجهاز الأعلى للرقابة للبوسنة والهرسك بسبب عدم التقدم لأدوات تقييم المطابقة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة بواسطة الأجهزة العليا للرقابة المشاركة في منطقة الأوروساي. شاركت مبادرة تنمية الإنتوساي، خلال الأسبوع الممتد من ١٢ أكتوبر٢٠١٥ ، مع الجهاز الأعلى للرقابة للبوسنة والهرسك لتوفير الدعم علي مستوى الجهاز الأعلى للرقابة ﴾

ندوة القيادة العالمية لمبادرة تنمية الإنتوساي التي انعقدت في نوفمبر الماضي بمدينة شيملا، الهند. قام كل مشارك في الاجتماع بتحديد ما يمكن عمله لإحداث تغيير القيادة في أنفسهم، و أجهزتهم العليا للرقابة، وأقاليهم

لاستعراض وثائق أدوات تقييم المطابقة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة من أجل مراجعة الأداء ومراجعة الالتزام والمراجعة المالية. وحضر ورشة العمل ١٢ عضواً فنياً من الجهاز الأعلى للرقابة للبوسنة والهرسك، واتحاد البوسنة وممثلين عن الجمهورية الصربية. ونتج عن الاجتماع إصدار وثائق مكتملة لأدوات تقييم المطابقة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة بواسطة جميع سلطات المراجعة الثلاثة. وتعمل الآن سلطات المراجعة بشأن استراتيجيات التنفيذ.

تعزيز قدرات التعلم الالكتروني

يعتبر دعم الأجهزة العليا للرقابة والأقاليم في تصميم التعلم الإلكتروني الخاص بها أحد عناصر إطار نتائج مبادرة تنمية الإنتوساي من أجل برنامج تعزيز قدرات التعلم الإلكتروني. و الجهاز الأعلى للرقابة للهند هو أول جهاز تم دعمه في مجال التعلم الإلكتروني

التعلم الالكتروني التجريبي للجهاز الأعلى للرقابة للهند

اتفقت مبادرة تنمية الإنتوساي والجهاز الأعلى للرقابة للهند على تجريب التعلم الإلكتروني في الجهاز الأعلى للرقابة للهند. و تستهدف هذه التجربة استخدام منهجية ومنصة التعلم الإلكتروني لمبادرة تنمية الإنتوساي لمساعدة الجهاز الأعلى للرقابة للهند في إنشاء وظيفة التعلم الإلكتروني الخاصة به. وقامت مبادرة تنمية الإنتوساي، طبقاً للتجريب، بدعم الجهاز الأعلى للرقابة للهند في وضع نظام إدارة التعلم الخاص به. كما قامت مبادرة تنمية الإنتوساي بتدريب ٢٥ مسئولاً من الجهاز الأعلى للرقابة للهند علي تصميم نظام إدارة التعلم، بينما تم تدريب ٢١ مسئولاً كمدرسين للتعلم الإلكتروني. و عقدت ورشتا العمل كلاهما في وقت واحد خلال الفترة من ١٤ إلي ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥، بنيودلهي، الهند.

وقام فريق مبادرة تنمية الإنتوساي، في الأسبوع التالي، بدعم فريق الجهاز الأعلى للرقابة للهند في تصميم وتطوير دورة إلكترونية للتوعية بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. وستكون هذه أول دورة إلكترونية ينشرها الجهاز الأعلى للرقابة للهند على منصته الجديدة لحوالي ١٠٠ مشارك من الأجهزة العليا للرقابة. كما يتوقع قيام الجهاز الأعلى للرقابة للهند بتنفيذ التعلم الإلكتروني على أساس منتظم .

تقديم الدعم لتعزيز مناطق الإنتوساي

ستكون و رشة عمل مبادرة تنمية الإنتوساي مع أقاليم الإنتوساي سمة سنوية معتادة. وبينما شاركت مبادرة تنمية الإنتوساي مع الأقاليم في ورشة عمل التخطيط وتحديد الأولويات سنة ٢٠١٤، دعت مبادرة تنمية الإنتوساي في سنة ٢٠١٥ كلا من أقاليم الإنتوساي واللجان الرئيسية الثلاثة لمناقشة استراتيجية إقليمية، وقياس الأداء، وإعداد التقارير. عقدت ورشة العمل هذه على الفور بعد اجتماع لجنة بناء القدرات الذي انعقد في السويد.

ورشة عمل لأقاليم الإنتوساي: الاستراتيجية، وقياس الأداء، وإعداد التقارير

انعقدت ورشة العمل هذه بمدينة أوسلو، النرويج، خلال الفترة من ١٤ إلي ١٦ سبتمبر ٢٠١٥. وتمت ورشة العمل لمناقشة التخطيط الاستراتيجي ودورة الإدارة، والتماس ردود فعل من الأقاليم، وتقديم التوجيه والدعم لتلك الأقاليم التي طلبت دعم مبادرة تنمية الإنتوساي في مجال قياس الأداء وإعداد التقارير. كما جرت مناقشات بشأن مواءمة وتنقيح الدليل الإرشادي لمبادرة تنمية الإنتوساي بشأن الاستراتيجية، وقياس الأداء، وإعداد التقارير. وحضر ورشة العمل ممثلون عن أقاليم الإنتوساي الرئيسية والفرعية، بما في ذلك المجموعة اللغوية الإنجليزية للأفروساي، والمجموعة اللغوية الفرنسية

للأفروساي والأجهزة العليا للرقابة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ولجنتا الإنتوساي لبناء القدرات والمعايير المهنية. ولم تتمكن الكاروساي من الحضور.

برنامج القيادات الشابة للجهاز الأعلى للرقابة

أطلقت مبادرة تنمية الإنتوساي برنامج القيادات الشابة للجهاز الأعلى للرقابة، نظر اً للأهمية البارزة للقيادة. ويعمل البرنامج على فرضية تحويل الغد" عن طريق الرعاية والعناية اليوم بقادة المستقبل المحتملين. وانطلق البرنامج من منصة عالمية في ندوة القيادة العالم ية لم بادرة تنمية الإنتوساي.

ندوة القيادة العالمية لمبادرة تنمية الإنتوساي

أجريت الندوة خلال الفترة من ١٦ إلي ١٩ نوفمبر ٢٠١٥، بمدينة شيملا، الهند. واستهدفت الندوة جمع الأفكار بشأن الصفات الواجب توافرها لقيادة الجهاز الأعلى للرقابة من أجل تحقيق فرضية قيمة الأجهزة العليا للرقابة، طبقا للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٢ بشأن قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة. حضر الندوة ٣٦ مشاركاً من ١٩ دولةً من بينهم رؤساء الأجهزة العليا للرقابة لكل من استونيا وليبيريا وساموا و جوام وسورينام وزيمبابوي. و قدمت قيادات شابة من الأجهزة العليا للرقابة إسهاماتها في الم ناقشات.

و شكّل القادة في الاجتماع إطا راً للقيادة بناء على مناقشات مكثفة بشأن صفات قائد الجهاز الأعلى للرقابة. و استخدم هذا الإطار خلال الاجتماع التخطيطي لبرنامج القيادات الشابة للجهاز الأعلى للرقابة.

وناقش قادة الأجهزة العليا للرقابة أيض اً مبادرات تنمية وتطوير المهارات القيادية علي كل من مستوى الجهاز الأعلى للرقابة والمستوى الإقليمي. وشملت الموضوعات الأخرى التي نوقشت دور المرأة والتحديات التي تواجهها في المناصب القيادية. وناقش المشاركون في مسألة عدم العدالة في تولي المناصب العليا أو ما يطلق عليه "السقف الزجاجي" الذي تواجهه المرأة. كما شاركت قيادات نسائية بتقديم دروس قيمة ونصائح بشأن مبادرات لزيادة تمثيل المرأة. و حدد كل مشارك في الاجتماع ما سيتم عمله لإحداث تغيير قيادي في أنفسهم و ، أجهز تهم العليا للرقابةوأقاليمهم .

الاجتماع التخطيطي لبرنامج القيادات الشابة للجهاز الأعلى للرقابة

أعقب هذا الاجتماع ندوة القيادة العالمية يوما ٢٠ و٢١ نوفمبر ٢٠١٥، بمدينة شيملا، الهند. وبعد مناقشات ومداولات مكثفة بشأن صفات قادة الأجهزة العليا للرقابة، تم تكليف ١٨ مندوباً من الإنتوساي والأقاليم باقتراح تعديلات ممكنة لإحداث التغيير المنشود يتم تجسيدها في إطار قادة الأجهزة العليا للرقابة الذي وضع خلال الندوة. و قدم المشاركون مساهمةً قيمة ً في هيكل البرنامج. و تم الاتفاق على المبادئ الرئيسية للبرنامج، كما اتفق على اختيار ٢٥ قيادةً شابة ً من الأجهزة العليا للرقابة على مستوى العالم على أساس تنافسي للمشاركة في هذا البرنامج الشامل الذي سينعقد لمدة تسعة أشهر، و الذي يستهدف تغيير القلوب والعقول!

وربما تشكّل مناصرة قيادة الجهاز الأعلى للرقابة، وخلق منصة لتفاعل القادة، أيض اً جزء اً من مبادرة قيادية على نطاق أوسع لمبادرة تنمية الإنتوساي.

مراجعة أطر الإقراض والاقتراض

انعقاد اجتماع استعراضي للمراجعة لمنطقة الأولاسيفس في كولومبيا

انعقد اجتماع استعراضي للمراجعة لمنطقة الأولاسيفس في كولومبيا خلال الفترة من ٧ إلي ١١ سبتمبر ٢٠١٥. وقام خبراء إقليميين وخارجيين باستعراض وتقديم ردود فعل فرق عمل من ثمانية أجهزة عليا للرقابة بشأن مشروع تقاريرهم الرقابية بناء على عمليات المراجعة التي قامت بها هذه الأجهزة العليا للرقابة بموجب هذا البرنا مج

برنامج مراجعة تكنولوجيا الم علومات

انعقاد اجتماع استعراضي للمراجعة في المجر

حضر أربعة وأربعون مشاركاً من ١٨ جهازاً أعلى للرقابة من المجموعة اللغوية الإنجليزية للأفروساي، و الكاروساي، والأوروساي اجتماع استعراضي عقد خلال الفترة من ٧ إلي ١١ سبتمبر ٢٠١٥، بمدينة بودابست، المجر. واستهدف هذا الاجتماع استعراض مسودة التقارير الرقابية التي أعدتها فرق العمل بعد إجراء المراجعة التي دعمتها مبادرة تنمية الإنتوساي من خلال دورة التعلم الإلكتروني واجتماع تخطيطي للمراجعة.

تلقت فرق العمل تعقيبات مفصلة من الخبراء بشأن تقاريرها في الاجتماع، و سيقومون على أساس ذلك بوضع الصيغة النهائية للتقرير، وتقديمها إلي أجهز تهم العليا للرقابة الم هنية للموافقة عليها.

برنامج دعم مبادرة تنمية الإنتوساي للجنة بناء القدرات

المراجعة التعاونية لمبادرة تنمية الإنتوساي–الآسوساي لإدارة الكوارث

تعتبر دورة التعلم الإلكتروني التي عقدت لمدة خمسة أسابيع خلال الفترة من ٥ أكتوبر إلي ٦ نوفمبر ٢٠١٥ أحد أنشطة الدعم الأولى في برنامج المراجعة التعاونية ثري آي لمبادرة تنمية الإنتوساي–الآسوساي بشأن مراجعة إدارة الكوارث. حضر أربعة وخمسون مشاركاً من ١٨ جهازاً أعلى للرقابة في دورة التعلم الإلكتروني. وقام فريق يضم خبراء إقليميين من الآسوساي و رئيس مجموعة عمل مراجعة البيئة، الجهاز الأعلى للرقابة لإندونيسيا، بإدارة الدورة الإلكتر ونية.

استهدفت الدورة نقل المعرفة حول قضايا إدارة الكوارث و منهجية مراجعة الأداء على أساس المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. وستتبع فرق عمل الأجهزة العليا للرقابة هذه المنهجية في إعداد خطة المراجعة وإجراء عملية المراجعة. و بعد إكمال الدورة، تقوم فرق عمل الأجهزة العليا للرقابة الآن بإعداد مسودة خطط المراجعة. ومن المقرر عقد اجتماع تخطيطي للمراجعة خلال شهر ا مارس / أبريل ٢٠١٦، حيث ستقدم فرق العمل مسودة خطط المراجعة و تقوم بوضع اللمسات الأخيرة لها مع تلقي ردود الفعل من الأشخاص ذوي الخبرة.》

برنامج ثري آي لمبادرة تنمية الإنتوساي–الباساي لمراجعة الالتزام التعاونية للمشتريا ت

قامت الباساي ومبادرة تنمية الإنتوساي باتباع منهج مختلف لتقديم الدعم، من خلال تنظيم ورشة عمل وجهاً لوجهٍ بدلاً من اختيار مسار التعلم الالكتروني كواحدة من أولى فعاليات برنامج المراجعة التعاونية. وهذه هي المرة الأولى التي تقوم فيها مبادرة تنمية الإنتوساي و الباساي باختبار منهجية لمراجعة الالتزام. عقدت ورشة عمل حول مراجعة حسابات المشتريات بمدينة أوكلاند، نيوزيلندا، خلال الفترة من ٩ إلي ٢٠ نوفمبر ٢٠١٥، كجزء من برنامج المراجعة التعاونية على أساس المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة لمبادرة تنمية الإنتوساي–الباساي في مجال مراجعة المشتريات. و شارك في ورشة العمل ستة وعشرون مشاركاً من ١١ جهازاً أعلى للرقابة. وتناولت ورشة العمل عملية الشراء ومنهجية مراجعة الالتزام التي ستتبعها فرق عمل الأجهزة العليا للرقابة للقيام بالمراجعة.

وتناولت ورشة العمل مفاهيم مفصلة لمراجعة المشتريات ومنهجية مراجعة الالتزام استناداً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. وستتبع فرق عمل الأجهزة العليا للرقابة منهجية مراجعة الالتزام في إعداد خطة المراجعة وإجراء عملية المراجعة. وتقوم فرق عمل الأجهزة العليا للرقابة بعد ورشة العمل بإعداد مسودة خطط المراجعة والتي ستكون بمثابة نشاط على الإنترنت بدعم من الموقع الإلكتروني لمجتمع مبادرة تنمية الإنتوساي (lms.idielearning.org) بمساعدة من الأشخاص ذوي الخبر ة.

دور الجهاز الأعلى للرقابة في مكافحة الفساد

انعقاد اجتماع تعاون أصحاب الشأن في أوسلو

انعقد اجتماع تعاون أصحاب الشأن لهذا البرنامج في ١٨ سبتمبر ٢٠١٥. و شارك في المناقشات مندوبون عن أقاليم الإنتوساي و وزارة الشئون الخارجية والتجارة والتنمية لكندا و مجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال و أداة التقييم الذاتي للنزاهة ووفريق عمل الأوروساي بشأن المراجعة والأخلاقيات ولجنة الإنتوساي لبناء القدرات و الجهاز الأعلى للرقابة لبولندا والجهاز الأعلى للرقابة للمجر. وكان الهدف من هذا الاجتماع المناقشة والاتفاق على تصميم برنامج بشأن دور الجهاز الأعلى للرقابة في مكافحة الفساد و تقديم تفاصيل البرنامج. ونوقش هيكل البرنامج وتمت الموافقة عليه خلال الاجتماع. ويتألف من ذلك ثلاثة مكونات، تتضمن تنفيذ المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٣٠– أخلاقيات المهنة للإنتوساي؛ مراجعة الأطر المؤسسية لمكافحة الفساد باستخدام منهجية "الحوكمة، والاستقلالية، والنزاهة، وتحديد الاحتياجات" لتقييم البرنامج؛ ودعم الأجهزة العليا للرقابة في إنشاء منصات تربط بين الجهاز الأعلى للرقابة و أصحاب الشأن علي مستوى الجهاز. و ستسهم هذه المكونات في إنجاز هدف البرنامج "زيادة فعالية الأجهزة العليا للرقابة في مكافحة الفساد".

تواصل الجهاز الأعلى للرقابة مع أصحاب الشأن

انعقاد اجتماع التعاون مع أصحاب الشأن في أوسلو

انعقد اجتماع التعاون مع أصحاب الشأن للبرنامج يوم الخميس الموافق ١٧ سبتمبر ٢٠١٥ .

تم إطلاق هذا البرنامج بهدف "إحداث تأثير أكبر للمراجعة من خلال تعزيز تواصل الجهاز الأعلى للرقابة مع أصحاب الشأن." ويشمل إطار نتائج البرنامج إجراء بحوث ووضع إرشادات تخص إشراك أصحاب الشأن، ودعم الأجهزة العليا للرقابة في تطوير استراتيجيات إشراك الجهاز الأعلى للرقابة لأصحاب الشأن من خلال حل توافقي، ومساعدة الأجهزة العليا للرقابة المختارة في تنفيذ استراتيجياتها لتعزيز مشاركة أصحاب الشأن. و تم الاتفاق على استراتيجية البرنامج في الاجتماع الذي ضم أقاليم الإنتوساي و وزارة الشئون الخارجية والتجارة والتنمية لكندا و لجنة الإنتوساي لبناء القدرات و منصة المؤسسات الفعالة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و التي شاركت من خلال مؤتمر عبر الفيديو.

انعقاد اجتماع رؤساء الأجهزة العليا للرقابة لمنطقة المجموعة اللغوية الفرنسية للأفروساي

انعقد الاجتماع بمدينة لومي، توجو خلال الفترة من ٢٨ إلي ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥. ويعتبر هذا الاجتماع فعالية مشتركة لإطلاق البرنامجين الجديدين لمبادرة تنمية الإنتوساي بشأن دور الجهاز الأعلى للرقابة في مكافحة الفساد و تواصل الجهاز الأعلى للرقابة مع أصحاب الشأن. وكان الهدف من هذا الاجتماع تقاسم المعلومات والخبرات والتحديات المتعلقة بممارسات تواصل الأجهزة العليا للرقابة مع أصحاب الشأن ومكافحة الفساد؛ و الاتفاق على تعهدات من جانب الأجهزة العليا للرقابة، ومبادرة تنمية الإنتوساي، والمجموعة اللغوية الفرنسية للأفروساي وأدوارها ومسئولياتها فيما يتعلق بالنتائج المتوقعة من هذه البرامج؛ ومتابعة البرامج الجارية الأخرى لمبادرة تنمية الإنتوساي–المجموعة اللغوية الفرنسية للأفروساي.

وحضر الاجتماع واحد وخمسون مشاركاً من بينهم أعضاء في الإدارة العليا ورؤساء أجهزة عليا للرقابة من ٢١ جهاز اً في منطقة المجموعة اللغوية الفرنسية للأفروساي. و نوقش هيكل ومكونات البرنامج لكل من البرامج الجديدة والجداول الزمنية ومسئوليات مبادرة تنمية الإنتوساي و المجموعة اللغوية الفرنسية للأفروساي والأجهزة العليا للرقابة. تم التوقيع على بيان التعهدات الثلاثي المميز لتفاصيل مسئوليات مبادرة تنمية الإنتوساي و المجموعة اللغوية الفرنسية للأفروساي وكل من الواحد وعشرين ٢١ جهاز اً المشاركين .

برامج الدعم الثنائي لمبادرة تنمية الإنتوساي للأجهزة العليا للرقابة

الدعم الثنائي للجهاز الأعلى للرقابة لأفغانستان

تم تدريب اثني عشر مسئولاً من الجهاز الأعلى للرقابة لأفغانستان علي تطبيق أدوات تقييم المطابقة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في جميع المسارات الثلاثة)مراجعة الالتزام والمراجعة المالية ومراجعة الأداء(، و التقييم الذاتي لإطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة في

جها زهم. عقدت ورشتا عمل لمدة أسبوع خلال الفترة من ١٤ إلي ٢٦ سبتمبر ٢٠١٥، بمدينة جايبور، الهند. و دعم ورشَ العمل خبراء ٌ من بنجلاديش ونيبال والهند ومبادرة تنمية الإنتوساي. وقد جَربَ الجهاز الأعلى للرقابة لأفغانستان أدوات تقييم المطابقة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة التي استعرضها خبراء خلال و رشة عمل لاحقة بمدينة جايبور، الهند، خلال الفترة من ٣٠ نوفمبر إلي ٤ ديسمبر ٢٠١٥. كما استعرض الخبراء التقييم الذاتي لإطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة خلال الفترة من ٣٠ نوفمبر إلي ١١ ديسمبر ٢٠١٥. ويتوقع اكتمال التقارير المتعلقة بكل من أدوات تقييم المطابقة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وإطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة في أوائل سنة ٢٠١٦ .

الدعم الثنائي للجهاز الأعلى للرقابة لصربيا

أجرت مبادرة تنمية الإنتوساي، يوما ٢٣ و٢٤ سبتمبر ٢٠١٥، مناقشات مع الجهاز الأعلى للرقابة لصربيا حول تطوير الخطة الاستراتيجية. ومن المرجح أن يستمر التواصل في سنة ٢٠١٦. إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة

انعقاد اجتماع فريق عمل إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة بمدينة كيب تا ون

عقد فريق عمل إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة اجتماعه الخامس خلال الفترة من ٢٦ إلي ٣٠ أكتوبر ٢٠١٥. واستهدف الاجتماع مناقشة مشروع المؤشرات المعدلة للأنشطة غير الرقابية؛ و مناقشة وبدء استعراض مؤشرات المراجعة في ضوء المدخلات الواردة بشأن إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة، بما في ذلك ما يتعلق بالمواءمة بين إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة وأدوات تقييم المطابقة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة و مؤشرات نموذج المحكمة؛ والاتفاق على الخطوات المقبلة لفريق العمل للتطوير المتعمق لإطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة حتى الانتهاء من المشروع المنقح بالكامل بحلول نهاية سنة ٢٠١٥ وإقراره في الإنكوساي المنعقد سنة ٢٠١٦. وهذا يشمل الاعتبارات المتعلقة باختبار النسخة المنقحة في الاستقصاء الأول لسنة ٢٠١٦. حضر الاجتماع احدى عشر مشاركاً، من بينهم مندوبون عن أمانة المجموعة اللغوية الإنجليزية للأفروساي وبنك إنتر–أميركان للتنمية ومبادرة تنمية الإنتوساي.

الدورات التدريبية التي أجريت علي إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة

أجريت دو رتان تدريبيتان علي إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة باللغة الإنجليزية بمدينة لاهاي، هولندا، و مدينة بريتوريا، جنوب أفريقيا. وحضر ٤٨ مشاركاً الدورة التي عقدت ببريتوريا خلال الفترة من ٢ إلي ٦ نوفمبر ٢٠١٥ وحضر ٣١ مشاركاً الدورة التي عقدت بلاهاي خلال الفترة من ١٦ إلي ٢٠ نوفمبر ٢٠١٥. وأجريت دورة تدريبية باللغة الاسبانية لعدد ٣٦ مشاركاً بمدينة أسونسيون، باراجواي خلال الفترة من ١٩ إلي ٢٣ أكتوبر ٢٠١٥. وأجريت دورة تدريبية بالفرنسية، بالنسبة لمنطقة المجموعة اللغوية الفرنسية للأفروساي، لعدد ١٨ مشاركاً خلال الفترة من ٢٠ إلي ٢٤ أكتوبر ٢٠١٥ بمدينة نجامينا، تشاد.

تواصل أصحاب الشأن من خلال مشاركة مبادرة تنمية الإنتوساي في اجتماعات

تواصلت مبادرة تنمية الإنتوساي مع أصحاب الشأن من خلال المشاركة في العديد من الاجتماعات التي نظمها أصحاب الشأن.

أقر ت مجموعة عمل قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة في اجتماعها الثامن المنعقد بمدينة نانجينج، الصين، خلال الفترة من ١٤ إلي ١٦ سبتمبر ٢٠١٥، الاعتبارات التي ارتآها فريق عمل إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة فيما يتعلق بالتعقيبات الناجمة عن التشاور والخبرات المكتسبة من التجريب.

عقد مؤتمر الباساي الثامن عشر خلال الفترة من ١٣ إلي ١٦ أكتوبر ٢٠١٥، بمدينة بورت فيلا فانواتو وعقدت الجمعية العامة السابعة للمجموعة اللغوية الفرنسية للأفروساي بمدينة نجامينا، تشاد خلال الفترة من ٢٠ إلي ٢٣ أكتوبر ٢٠١٥. و قدم ملف برامج مبادرة تنمية الإنتوساي في هذه الاجتماعات و نوقش تعاون مبادرة تنمية الإنتوساي مع الأقاليم المعنية.

وانعقد الاجتماع الثامن لفريق الهدف الأول بناء القدرات للأوروساي بمدينة بودابست، المجر يوما ٢٩ و٣٠ أكتوبر ٢٠١٥. و نوقشت قضايا تنمية القدرات، و شراكة مبادرة تنمية الإنتوساي مع المنطقة ونتائج المسح العالمي الذي أجرته مبادرة تنمية الإنتوساي سنة ٢٠١٤. وانعقد الاجتماع السنوي للجنة الإنتوساي لبناء القدرات بمدينة ستوكهولم خلال الفترة من ٨ إلي ١٠ سبتمبر ٢٠١٥. وانعقد الاجتماع السابع للجنة المحفزة للجنة الإنتوساي لمشاركة المعرفة وخدمات المعرفة بمدينة واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية يوما ١٥ و١٦ أكتوبر ٢٠١٥. و نوقش تعاون مبادرة تنمية الإنتوساي مع هيئات الإنتوساي المذكورة في هذه الاجتماعات. وشملت القضايا التي تمت مناقشتها شهادة الإنتوساي للمراجع، الموقع الإلكتروني لتقاسم المعرفة، برامج مراجعة أهداف التنمية المستدامة، أطر مراجعة الإقراض والاقتراض، مراجعة تكنولوجيا المعلومات، و دور الجهاز الأعلى للرقابة في مكافحة الفساد.

وقدمت تحديثات بشأن أنشطة مبادرة تنمية الإنتوساي و أمانة الهيئات المانحة للإنتوساي إلي الاجتماع السابع والستين للمجلس التنفيذي للإنتوساي المنعقد بمدينة أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة يوم الثلاثاء الموافق ١٠ نوفمبر ٢٠١٥. و شاركت مبادرة تنمية الإنتوساي أيضاً في "المؤتمر المنعقد عن بعد" للجنة المالية والإدارة يوم الاثنين الموافق ١٤ سبتمبر ٢٠١٥، حيث نوقشت مسائل مالية متعلقة بهيئات الإنتوساي. و شاركت مبادرة تنمية الإنتوساي، يوما ٢٦ و٢٧ أكتوبر ٢٠١٥، في منتدى بالكويت حول التخطيط الاستراتيجي للأجهزة العليا للرقابة.

الاتصال بمبادرة تنمية الإنتوساي

يرجى، لمناقشة أي من القضايا المطروحة بهذه الطبعة لتحديث مبادرة تنمية الإنتوساي، الاتصال بنا: هاتف: 10 08 54 21 47+

بريد إلكتروني: idi@idi.no

تحديث التعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة

تقييم التعاون بين الإنتوساي و الهيئات المانحة – تجربة التعلم لتحسين المستقبل

قامت اللجنة المحفزة، بعد مرور خمس سنوات من توقيع مذ كرة التفاهم بين الإنتوساي ومجتمع الهيئات المانحة، وإنشاء "التعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة"، بالترتيب لتقييم خارجي لنتائج التعاون إزاء مبادئ مذكرة التفاهم. يعمل التعاون" لتعزيز جهود تنمية القدرات الموجهة نحو الأجهزة العليا للرقابة. و سيتم الآن استخدام نتائج التقييم لتعزيز التعاون في المستقبل – من أجل تقديم مساهمة أقوى لتنمية قدرات الأجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء العالم.

اتخاذ قرار بإجراء تقييم

تم تفعيل "التعاون" منذ سنة ٢٠١٠، بعد التوقيع على مذكرة التفاهم سنة ٢٠٠٩. وهذا "التعاون" عبارة عن شراكة بين الإنتوساي و٢٣ منظمة مانحة، تستهدف عموماً "تحسين الجهود المشتركة لهؤلاء الشركاء في تعزيز قدرات الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية".

وكلفت اللجنة المحفزة، في سنة ٢٠١٤، إجراء تقييم خارجي، بهدف تقييم الأداء وتحديد الدروس المستفادة. وتم في هذه العملية تقييم أنشطة التعاون باستخدام مزيج معترف به من معايير ومقاييس تقييم موحدة ومحددة، وبالأخص ما يأتي:

- الملاءمة
- الكفاية في ترتيبات الحوكمة
- تغيير السلوك في الهيئات المانحة
- تغيير السلوك في الإنتوساي
- الفعالية
- الكفاءة

انصب التركيز الرئيسي للتقييم على التعلم، حيث كانت الفترة منذ بداية "التعاون" تقل عن خمس سنوات. طبَّق فريق التقييم أساليب مختلفة لتقييم عمليات ونتائج "التعاون" بالمقارنة مع معايير التقييم، بما في ذلك المراجعة المكتبية، ونظرية تحليل التغيير، والمقابلات، والاستطلاع على الانترنت. كما كانت دراسات حالة الدول جزءاً رئيسياً من منهج فريق التقييم. وأجريت دراسات حالة لأربع دول في بوركينا فاسو وجمهورية الدومينيكان ونيبال وزامبيا. وبالإضافة إلى ذلك، نفذت أربع دراسات مكتبية لتقييم الأنشطة والنتائج في بنجلاديش والسلفادور وباراجواي وأوغندا.

النتائج: مبادرة هامة للغاية

خلص التقييم إلى أن تصميم وانشاء "التعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة" يحظى بالأهمية في ضوء السياق المتطور. تؤدي الأجهزة العليا للرقابة دوراً هاماً باعتبارها هيئات مهنية مستقلة تدعم المساءلة أمام الشعب. تختلف طاقاتها وقدراتها اختلافاً ملحوظاً وتحتاج إلى مزيد من التعزيز. وبالرغم من التقدم المحرز، من المهم أيضاً التنسيق الأفضل لدعم تنمية القدرات للأجهزه العليا للرقابة في الدول النامية الشريكة. وكان من المسلم به أنه لإنجاز ذلك، توجد حاجة لبذل جهود على المستوى الإقليمي وعلي مستوى كل دولة، بينما لفت "التعاون" في الممارسة مزيداً من العناية إلى المستوى العالمي.

سلط التقييم الضوء على نجاح تطوير وتجريب وطرح إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة، الذي حظى بدعم حاسم من "التعاون" وأمانته. وتوجد أنشطة رئيسية أخرى تعتبر هامة جداً "للتعاون" بالرغم من أنها تواجه بعض تحديات التنفيذ، مثل الدعوة العالمية لتقديم مقترحات، وقاعدة بيانات تنمية قدرات الأجهزة العليا للرقابة. أوصى التقييم بتحديد أقوى لأولويات

	قيادة الجهة المانحة	قيادة الإنتوساي	مشاركون آخرون
الدعوة العالمية لتقديم مقترحات	المعونة الايرلندية	مكتب المساءلة الحكومية، الولايات المتحدة	بنك التنمية الآسيوي، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مكتب المراجعة الوطني، السويد
قاعدة بيانات تنمية قدرات الأجهزة العليا للرقابة	البنك الدولي	المكسيك	وزارة الشئون الخارجية والتجارة والتنمية، كندا
إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة	بنك إنتر أميركان للتنمية	محكمة المحاسبات، البرازيل	قيادة الدفاع الجوي لأمريكا الشمالية، مكتب المساءلة الحكومية، الولايات المتحدة
إطار النتائج ومؤشرات التعاون	البنك الدولي	مكتب المساءلة الحكومية، الولايات المتحدة	مكتب المراجعة الوطني، المملكة المتحدة
الاتصالات	البنك الدولي	مكتب المساءلة الحكومية، الولايات المتحدة	مراجع عام جنوب أفريقيا

الأنشطة و مواءمة أفضل مع مبادئ مذكرة التفاهم، منوهاً الى تحول محتمل لجمع الممارسات الجيدة ومشاركتها من أجل المساهمة بشكل كبير في تحسين أداء الأجهزة العليا للرقابة.

وأشار التقييم إلى أن ترتيبات الحوكمة "للتعاون" ما زالت ملائمة، رغم تحديد حاجة مستمرة للتفكير في هذا المجال. ومن المهم كفاية تمثيل مصالح الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية في اللجنة المحفزة. تؤدي الهيئات الإقليمية للإنتوساي دوراً حيوياً في ربط الأنشطة على المستوى العالمي وعلي مستوى كل دولة، وبالتالي تعتبر مشاركتها الفعالة في "التعاون" هامة وسيتم تعزيزها. ويعتبر تعزيز الارتباطات مع هيئات الإنتوساي الأخرى، لا سيما لجنة بناء القدرات، سليماً ومتواصلاً. ولاحظ التقييم أيضاً وجود حاجة لزيادة وضوح "التعاون"، وتسليط الضوء على أهمية الأنشطة على المستوى الإقليمي وعلي مستوى كل دولة.

الاستجابة: مدخلات محتفى بها في الاتجاه المستقبلي "للتعاون"

في عرض ومناقشة التقييم في الاجتماع الثامن للجنة المحفزة للتعاون، الذي استضافه الجهاز الأعلى للرقابة للبرازيل بمدينة برازيليا في أكتوبر ٢٠١٥. ورحبت اللجنة المحفزة بتقرير التقييم باعتباره مدخل استراتيجي في الاتجاه المستقبلي وتعزيز "التعاون". وأيد التقييم، على نطاق واسع، نتائج وتوصيات التقرير. و ترحب اللجنة المحفزة بأدلة إثبات تغيير السلوك نحو دعم أكثر فعالية من جانب كل من الأجهزة العليا للرقابة والهيئات المانحة حسب ملاحظات التقييم باعتبارها مؤشر للأثر الإيجابي "للتعاون". ويتعهد "التعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة" بتحقيق الاستفادة المثلى من الجهود المشتركة للإنتوساي ومجتمع المانحين لتعزيز قدرة الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية. و يعتبر تقرير التقييم أداةً مفيدةً للتفكير والمناقشة لتحقيق هذا الهدف.

وقد أنشأت اللجنة المحفزة خمس مجموعات عمل استجابةً للتقييم، مع مندوب رئيسي من مجتمعات الهيئات المانحة و الإنتوساي، على التوالي. و ستقوم مجموعات العمل بالإطلاع على مبادئ مذكرة التفاهم عند إجراء تقييمات في مجالاتها المعنية. وستراعي اللجنة المحفزة نتائج مداولات مجموعات العمل في دعم قرارات بشأن الاتجاه المستقبلي "للتعاون"، والذي سوف يشمل أيضاً وضع إطار لاستراتيجية الاتصالات والنتائج. ويعرض الجدول أعلاه التنظيم و العضوية الحالية لمجموعات العمل.

*ويتاح تقرير التقييم والاستجابة من اللجنة المحفزة على الموقع الإلكتروني لمبادرة تنمية الإنتوساي (**www.idi.no**)، وكذلك ملخص الاجتماع الثامن للجنة المحفزة المنعقد بالبرازيل، وارتباطات لجميع أنشطة التعاون.*

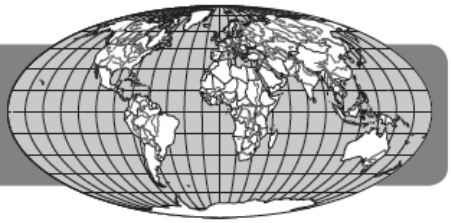

فعاليات الإنتوساي سنة ٢٠١٦

فبراير/شباط	مارس/آذار	أبريل/نيسان
٨–١٢ الاجتماع الثاني للمنتدى المشترك للخبراء التقنيين، بريتوريا، جنوب أفريقيا ١٥–١٦ الاجتماع الخمسون للمجلس التنفيذي للآسوساي، شيانج ماي، تايلاند	١٠ اجتماع مجلس إدارة مبادرة تنمية الإنتوساي، أوسلو، النرويج ١٥–١٦ الاجتماع التاسع للجنة الفرعية لمراجعة الأداء، ليما، بيرو	٢٦–٢٨ الاجتماع التاسع لمجموعة عمل الإنتوساي للمؤشرات الوطنية الرئيسية، يريفان، أرمينيا ٢٦–٢٩ الاجتماع الخامس والعشرون لمجموعة عمل مراجعة تكنولوجيا المعلومات، برازيليا، البرازيل
مايو/أيار	**يونيه/حزيران**	**يوليو/تموز**
١١–١٢ الاجتماع الثالث لمجموعة عمل التحديث المالي والإصلاح التنظيمي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية ٢٥–٢٧ الاجتماع الثالث عشر للجنة المحفزة للجنة المعايير المهنية، كوبنهاجن، الدنمارك	١٣–١٤ اجتماع المجلس التنفيذي الرابع والأربعين للأوروساي، المحكمة الأوربية للمراجعين، لوكسمبورج	٤–٦ اجتماع مجموعة عمل الدين العام، نانجينج، الصين ٢١–٢٢ الاجتماع الثالث عشر للجنة المالية والإدارة، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية
أغسطس/آب	**سبتمبر/أيلول**	**أكتوبر/تشرين أول**
	٧–٩ الاجتماع الثامن للجنة المحفزة للجنة مشاركة المعرفة وخدمات المعرفة، مكسيكو سيتي، المكسيك	٢–٦ الاجتماع السنوي للجنة بناء القدرات، كيب تاون، جنوب أفريقيا

ملاحظة المحرر:

ينشر هذا الجدول الزمني دعماً لإستراتيجية اتصالات الإنتوساي وكوسيلة لمساعدة أعضاء الإنتوساي علي تخطيط وتنسيق جداول المواعيد. وشملت هذه الميزة المنتظمة للمجلة الفعاليات على نطاق منظمة الإنتوساي وعلى نطاق المناطق بأسرها، مثل: المؤتمرات، والجمعيات العامة، واجتماعات المجلس التنفيذي. وبسبب المساحة المحدودة، سيتم إدراج العديد من الدورات التدريبية واللقاءات المهنية الأخرى التي توفرها المناطق طبقاً للمساحة المتاحة. وللحصول على معلومات مستفيضة، يرجى الاتصال بالأمين العام لكل مجموعة عمل إقليمية.

وللحصول على معلومات الاتصال، يرجى زيارة الموقع: http://www.intosai.org/regional-working-groups.html.

الانتوساي